

المملكة العربية السعودية

الأهداف التنموية للألفية

١٤٢٩هـ

٢٠٠٨م



برنامج الأمم المتحدة الإنمائي



وزارة الاقتصاد والتخطيط

رقم الإيداع ١٤٢٦/٧٢٢١
(ردمد ٢٦٩١ - ١٦٥٨ ISSN)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحتويات

صفحة	
٧	مقدمة
١١	لمحة شاملة عن بيئة الرصد والتقييم
١٣	لمحة شاملة عن التقدم الذي تم إحرازه
١٥	الإطار الاقتصادي والاجتماعي
٢٥	الهدف العام الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع
٣٥	الهدف العام الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي
٤٣	الهدف العام الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
٥٥	الهدف العام الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال
٦٣	الهدف العام الخامس: تحسين الصحة الإنجابية (صحة الأمهات)
٦٧	الهدف العام السادس: مكافحة فيروس مرض نقص المناعة البشري المكتسب (الإيدز) والملاريا والأمراض الأخرى
٧٣	الهدف العام السابع: ضمان الاستدامة البيئية
٨٣	الهدف العام الثامن: تطوير شراكة عالمية للتنمية
٩٥	المراجع

مقدمة

شهدت تسعينات القرن الماضي وسنوات ما بعد عام ألفين انعقاد عدد من القمم العالمية والمؤتمرات الدولية التي سعت إلى بناء رؤية تنموية مشتركة تتجاوب مع الاحتياجات القائمة والتحديات المستجدة في إطار الشراكة على المستويين الوطني والدولي من أجل تحقيق الأهداف المرسومة والتي جرى اعتمادها من قبل هذه القمم والمؤتمرات. وقد تناولت هذه اللقاءات عدداً كبيراً من الموضوعات منها على سبيل المثال: السكان، التنمية الاجتماعية، المرأة والمساواة بين الجنسين، المستوطنات البشرية، الأطفال، الشيخوخة، التعليم، حقوق الإنسان، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التنمية المستدامة وغيرها. حيث نجحت هذه الفعاليات في توليد زخم كبير لتحقيق التوافق والتكامل في العمل لتركيز الجهود وتكثيفها على جميع المستويات لتحقيق تلك الأهداف.

وقد جاء "إعلان الألفية" في مؤتمر القمة الذي عقده الأمم المتحدة في عام ١٤٢٠هـ (سبتمبر ٢٠٠٠م) وشارك فيه (١٤٧) رئيس دولة وحكومة، تنويجاً للمساعي الدولية في تأكيد الصلات القائمة بين السلام والأمن والتنمية، وتقديم الرؤية الشاملة للتنمية ومسار التقدم. وفي خطوة أخرى على طريق تحقيق التطلعات تم لاحقاً تطوير نظام للرصد يستخدم في متابعة التقدم الذي تم إحرازه في التنفيذ من خلال تحقيق مجموعة من ثمانية أهداف عامة عرفت بتسمية "الأهداف التنموية الألفية"، وهي:

- ◆ القضاء على الفقر المدقع والجوع
- ◆ تحقيق تعميم التعليم الابتدائي
- ◆ تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
- ◆ تخفيض معدل وفيات الأطفال
- ◆ تحسين الصحة الإيجابية (صحة الأمهات)
- ◆ مكافحة فيروس مرض نقص المناعة البشري المكتسب (الإيدز) والملاريا والأمراض الأخرى

- ◆ ضمان الاستدامة البيئية
- ◆ تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية

وينبثق من هذه الأهداف العامة بعض الغايات المكملة (أي أهداف محددة) بلغ مجموعها (١٨) هدفاً محدداً يفترض تحقيقها بحلول عام (٢٠١٥م). ووضِع لكل هدف محدد عدد من المؤشرات لرصد مسار التنفيذ وقياس مدى التقدم المحرز في تحقيقها، بلغ مجموعها (٤٨) مؤشراً.

ويتم متابعة تنفيذ "الأهداف التنموية للألفية" على المستويين الدولي والوطني، فعلى المستوى الدولي، يرفع الأمين العام للأمم المتحدة تقارير كل خمس سنوات إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة حول مجرى تطبيق "إعلان الألفية"، يحتوي على مراجعة شاملة للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الألفية. أما على الصعيد الوطني، فعلى كل دولة إعداد تقارير وطنية تعكس التقدم نحو تحقيق الأهداف التنموية للألفية.

وتستهدف هذه التقارير بما تحتويه من تأشير وتحليل للتطور الحاصل على طريق تنفيذ الأهداف التنموية للألفية، إطلاع متخذي القرارات وصانعيها على التطورات في هذا المجال، والحصول على دعمهم ومساعدتهم، وصولاً إلى بلورة السياسات المناسبة لهذا الغرض. كما تهدف هذه التقارير إلى حث مشاركة جميع الهيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ووسائل الإعلام، وعامة الناس في تحقيق تلك الأهداف.

ونظراً لحرص المملكة على تبني الرؤى الدولية في هذا المجال، واهتمامها البالغ برصد مدى التقدم المحقق نحو بلوغ الأهداف التنموية للألفية، أصدرت المملكة العربية السعودية تقريرها الأول في عام ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢م)، وتقريرها الوطني الثاني عام ١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م). والتقرير الحالي هو التقرير الوطني الثالث، ولقد قامت وزارة الاقتصاد والتخطيط بإعداد التقارير الثلاثة بالتعاون الوثيق مع الأجهزة الحكومية المعنية، ودعم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

ويرصد هذا التقرير التقدم الذي أحرزته المملكة العربية السعودية في تحقيق الأهداف التنموية للألفية على ثلاثة مستويات:

الأول: تطوير البيئة المعلوماتية والتشريعية التي تمكن من تحقيق الأهداف التنموية للألفية.
الثاني: التكامل التنموي ما بين الأهداف التنموية للألفية والتنمية المستدامة، كما تقوم بترسيخه خطط التنمية عموماً و خطة التنمية الثامنة على وجه التحديد.

الثالث: الجهد الدؤوب نحو تحقيق، بل تجاوز، الأهداف المعتمدة وقبل حلول الأفق الزمني المحدد لتحقيقها من قبل الأمم المتحدة.

وفي هذا المسار التنموي تشكل خطة التنمية الثامنة للمملكة حجر الزاوية لهذه المساعي، حيث إنها تعنى بالعمل على ترسيخ هذه المستويات الثلاثة، ليس فقط من خلال وضوح الرؤية الاستراتيجية وحشد الجهود البشرية والمالية وتركيزها من أجل تحقيق الأهداف التنموية، بل لأنها أيضاً تمثل تعبيراً عن التوافق والشراكة ما بين الجاهدين الوطني والعالمي من أجل عالم تتحقق فيه أركان السلام والأمن والتنمية في إطار الأهداف التنموية للألفية.

ويتبين من متابعة تنفيذ الأهداف التنموية للألفية أن المملكة العربية السعودية قد تجاوزت السقوف المعتمدة لإنجاز العديد من الأهداف المحددة، كما أنها على طريق تحقيق عدد آخر منها قبل المواعيد المقترحة حسبما توضحه معدلات ومؤشرات النمو الحالية. فعلى سبيل المثال، تضمنت الأهداف العامة السبعة الأولى ما مجموعه (١١) هدفاً محدداً (أو غاية)، وتبين الجداول التفصيلية في هذا التقرير أن المملكة قد تمكنت من تحقيق الأهداف المحددة لعشرة منها (من مجموع أحد عشر هدفاً) قبل مواعيدها (أي أنها محققة الآن) أو أنها على طريق التحقيق قبل سنة الهدف، أي عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م). كما أن الهدف الآخر والمتعلق بوضع حد لهدر الموارد البيئية، يتم العمل على معالجته ضمن توجهات خطة التنمية الثامنة. وهذه الأهداف العشرة المحددة هي كالتالي:

- القضاء على الفقر المدقع.
- تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع.
- ضمان حصول جميع الأطفال من البنين والبنات على التعليم الابتدائي.
- إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي.
- تخفيض وفيات الأطفال دون الخامسة.
- تخفيض معدل وفيات الأمهات عند الولادة.
- وقف انتشار فيروس مرض نقص المناعة البشري المكتسب والبدء في تخفيض معدلاته.
- وقف انتشار الملاريا والأمراض الرئيسية الأخرى والبدء في تخفيض معدلاتها.
- خفض عدد الأشخاص الذين لا تتوافر لهم سبل الاستفادة المستديمة من مياه الشرب الآمنة.
- تحسين حياة القاطنين في المناطق العشوائية.

ومن الجدير بالملاحظة أن التقرير أشار في الوقت نفسه إلى صعوبة توفير بعض البيانات لقياس التطور في بعض المؤشرات/الأهداف المحددة، وذلك لأن الآليات المتاحة للرصد الإحصائي لبعض الأهداف التنموية للألفية لا تزال في طورها الأولي (كما هو الحال في المجال البيئي). غير أنه من إيجابيات الجهد العالمي في مجالات رصد التطور نحو تحقيق الأهداف التنموية للألفية هو تحفيز الجهود الوطنية لتأسيس آليات الرصد أو تطويرها في هذه المجالات، مما يمكن مستقبلاً من معالجة القصور في تقارير المتابعة الألفية.

وإذا كان لنا أن نلخص أبرز سمات التجربة السعودية في السعي نحو تحقيق الأهداف التنموية للألفية، يمكننا تأشير سمتين على قدر كبير من الأهمية، الأولى: هي الزخم الكبير في الجهود المتميزة نحو الوصول إلى الأهداف المرسومة قبل سقوطها الزمنية المقررة. أما السمة الثانية: فهي النجاح في إدماج الأهداف التنموية للألفية ضمن أهداف خطة التنمية الثامنة، وإحداث النقلة المطلوبة في التأكيد على جعل الأهداف التنموية للألفية جزءاً من الخطاب التنموي والسياسات المرحلية وبعيدة المدى المعتمدة للمملكة.

لمحة شاملة عن بيئة الرصد والتقويم

جودة	القدرة على :					الهدف المحدد
	معلومات المسح	الرصد/ التقويم	دمج التحليل في السياسة	التحليل الإحصائي	المتابعة الإحصائية	
قوية متوسطة ضعيفة	قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	١. الفقر المدقع: تخفيض نسبة أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).
قوية متوسطة ضعيفة	قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	٢. التغذية والأمن الغذائي: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عام ١٤١٠-١٤٣٦هـ (١٩٩٠ - ٢٠١٥م).
✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	٣. التعليم: ضمان حصول جميع الأطفال على التعليم الابتدائي بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).
✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	٤. المساواة بين الجنسين: القضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي بحلول عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م) إن أمكن، وفي المراحل التعليمية كلها بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).
✓قوية متوسطة ضعيفة	قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	٥. الصحة ومعدل الوفيات: تخفيض وفيات الأطفال دون الخامسة إلى الثلث بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).
قوية متوسطة ضعيفة	قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	٦. تخفيض معدل وفيات الأمهات إلى الربع بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).

جودة	القدرة على :					الهدف المحدد
	معلومات المسح	الرصد/ التقويم	دمج التحليل في السياسة	التحليل الإحصائي	المتابعة الإحصائية	
قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	٧. مرض الإيدز: وقف انتشار فيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والبدء في تخفيض معدلاته بحلول عام ١٤٣٦هـ — (٢٠١٥م).
✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	٨. وقف انتشار الملاريا والأمراض الرئيسية الأخرى والبدء في تخفيض معدلاتها بحلول عام ١٤٣٦هـ — (٢٠١٥م).
✓قوية متوسطة ضعيفة	قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	٩. دمج مبادئ التنمية المستدامة ضمن سياسات الدولة وبرامجها ووضع حد لهدر الموارد البيئية.
✓قوية متوسطة ضعيفة	قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	١٠. البيئة والمياه: خفض عدد السكان الذين لا تتوفر لهم سبل الاستفادة المستدامة من مياه الشرب الآمنة إلى النصف بحلول عام ١٤٣٦هـ — (٢٠١٥م).
قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	قوية متوسطة ضعيفة	قوية متوسطة ضعيفة	١١. الإسكان والأحياء المكتظة: تحقيق تحسن ملحوظ في حياة القاطنين بالمناطق العشوائية بحلول عام ١٤٤١هـ — (٢٠٢٠م).

لمحة شاملة عن التقدم الذي تم إحرازه

الأهداف المحددة			هل سيتم تحقيق الهدف (الإجابة)				الوضع الراهن للبيئة المساندة	
✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف	١. الفقر المدقع: تخفيض نسبة أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ١٤٣٦هـ - (٢٠١٥م).
✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف	٢. التغذية والأمن الغذائي: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عام ١٤١٠ - ١٤٣٦هـ (١٩٩٠ - ٢٠١٥م).
✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف	٣. التعليم: ضمان حصول جميع الأطفال على التعليم الابتدائي بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).
✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف	٤. المساواة بين الجنسين: القضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م) إن أمكن، وفي المراحل التعليمية كلها بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).
✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف	٥. الصحة ومعدل الوفيات: تخفيض وفيات الأطفال دون الخامسة إلى الثلث بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).
✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف	٦. تخفيض معدل وفيات الأمهات إلى الربع بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).

الوضع الراهن للبيئة المساندة				هل سيتم تحقيق الهدف (الإيجابية)			الأهداف المحددة	
ضعيف	ضعيف لكنه في تحسن	معتدل	✓ قوي	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	غير متوقع	محتمل	✓ متوقع	٧. مرض الإيدز: وقف انتشار فيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والبدء في تخفيض معدلاته بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).
ضعيف	ضعيف لكنه في تحسن	معتدل	✓ قوي	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	غير متوقع	محتمل	✓ متوقع	٨. وقف انتشار الملاريا والأمراض الرئيسية الأخرى والبدء في تخفيض معدلاتها بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).
ضعيف	ضعيف لكنه في تحسن	معتدل	✓ قوي	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	غير متوقع	محتمل	✓ متوقع	٩. دمج مبادئ التنمية المستدامة بصورة متكاملة ضمن سياسات الدولة وبرامجها ووضع حد لفقْد الموارد البيئية.
ضعيف	ضعيف لكنه في تحسن	معتدل	✓ قوي	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	غير متوقع	محتمل	✓ متوقع	١٠. البيئة والمياه: خفض عدد السكان الذين لا تتوفر لهم سبل الاستفادة المستدامة من مياه الشرب الآمنة إلى النصف بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).
ضعيف	ضعيف لكنه في تحسن	معتدل	✓ قوي	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	غير متوقع	محتمل	✓ متوقع	١١. الإسكان والأحياء المكتظة: تحقيق تحسن ملحوظ في حياة القاطنين بالمناطق العشوائية بحلول عام ١٤٤١هـ (٢٠٢٠م).

الإطار الاقتصادي والاجتماعي

الوضع الراهن

حققت المملكة العربية السعودية خلال مدة خطة التنمية السابعة ١٤٢١-١٤٢٥هـ (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤م) وحتى السنة الثالثة من خطة التنمية الثامنة تطوراً تنموياً واسعاً انعكس على تحسن ملموس في مستوى رفاهية المواطن السعودي بزيادة دخل الفرد و فرص العمل المتاحة، إضافة إلى التوسع الكمي والنوعي في الخدمات الصحية والتعليمية. كما شهدت الفترة تحسناً لافتاً في القطاعات الإنتاجية والميزان التجاري وميزان المدفوعات بصورة عامة نتيجة النمو في حجم الصادرات النفطية وغير النفطية على حد سواء.

وقد عكست المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ثمرة هذه الإنجازات ، حيث حقق الاقتصاد الوطني نمواً فعلياً بلغ متوسطه (٣.٤٪) سنوياً خلال مدة خطة التنمية السابعة ليصل متوسط دخل الفرد إلى نحو (٤١٦٦٨) ريالاً (١١١١٢) دولار أمريكي. وفي عام ١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م) وصل متوسط دخل الفرد إلى نحو (٥٦٤٠١) ريال سعودي (١٥٠٤٠) دولار أمريكي، ثم واصل ارتفاعه إلى (٥٩٠١٠) ريالاً (١٥٧٣٦) دولار أمريكي في السنة الثالثة من خطة التنمية الثامنة. كما ازدادت قاعدة الاقتصاد الوطني تنوعاً خلال تلك المدة، حيث أصبحت حصة القطاعات غير النفطية تشكل (٧٢.٢٪) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م) بالرغم من النمو الملحوظ الذي شهده القطاع النفطي خلال السنوات الأخيرة.

ويشهد الاقتصاد السعودي اندماجاً متنامياً مع الاقتصاد العالمي، يؤشر له ارتفاع نسبة التجارة الخارجية في السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت نحو (٨٢.٨٪) عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م). وصحب ذلك تطور إيجابي في هيكل كل من الصادرات والواردات، تمثل بالنسبة للصادرات في ازدياد الإسهامات النسبية للصادرات السلعية غير النفطية في إجمالي الصادرات. أما بالنسبة للواردات فقد شهدت انخفاضاً في الأهمية النسبية لواردات السلع الاستهلاكية إلى إجمالي الواردات، ويعتبر ذلك مؤشراً لازدياد الاعتماد على المنتجات المحلية وتحسن القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية.

توجهات التنمية

تعتمد المملكة العربية السعودية منهج التخطيط للتنمية لرسم مسيرتها التنموية وتحديد سياساتها وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية في إطار خطط خمسية شاملة تؤدي دورين أساسيين ومتكاملين، الأول: توجيهي يعنى بأجهزة الدولة والقطاع العام، والثاني: تأسيري يعنى بالقطاع الأهلي والقطاع الخاص. وفي هذا السياق تعبر خطة التنمية الثامنة ١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩م)، التي دخلت عامها الثالث في عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م)، عن توجهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بجميع أبعادها للمرحلة القادمة، بالإضافة إلى تناولها التحديات الرئيسية، والسياسات والبرامج والموارد المطلوبة لمواجهة تلك التحديات وتحقيق أهداف التنمية وغاياتها.

وتمثل خطة التنمية الثامنة مرحلة جديدة في مسيرة التخطيط التنموي الممتدة عبر أكثر من ثلاثة عقود خلت، وتعد الحلقة الأولى في منظومة مسار استراتيجي للاقتصاد الوطني يمتد لعشرين عاماً قادمة، تشكل الأهداف التنموية للألفية جزءاً أساسياً من غايات هذا المسار التي تجسدها رؤية مستقبلية تهدف إلى بناء اقتصاد متنوع ومزدهر، يضمن فرص عمل جديدة، ويحقق الرفاهية للجميع، ويوفر التعليم والرعاية الصحية الجيدة، مع تحقيق استدامة التنمية والحفاظ على القيم والتراث.

تحديات التنمية

تتمثل أهم التحديات التي تواجه مسيرة التنمية في المملكة بما يلي:

- رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة: تمكنت المملكة خلال مدة وجيزة نسبياً من مسيرتها التنموية من مضاعفة دخلها عدة مرات، وقد نما متوسط دخل الفرد بمعدل سنوي متوسط قدره (٢.٨٪) خلال المدة من ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م) وحتى عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م). كما واكب هذا النمو في الدخل تحسناً مماثلاً في مؤشرات التنمية

البشرية، حيث تصنف المملكة حالياً في دليل التنمية البشرية في الشريحة العليا للدول^(١). إن الارتقاء إلى مصاف الدول المتطورة يتطلب على الأقل مضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية الأخرى، وضمان أن تطل فوائد التنمية جميع شرائح المجتمع، وتكثيف جهود معالجة مسألة الفقر.

- **تنويع القاعدة الاقتصادية:** ظل تنويع القاعدة الاقتصادية هدفاً رئيساً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ بداية مسيرة التخطيط للتنمية. لذا اهتمت عملية التنمية بتعزيز دور القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني، حيث حققت نجاحاً ملحوظاً في هذا المضمار تمثل بزيادة إسهامات هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي من (٥١.٢٪) في عام ١٣٩٠/٨٩ هـ (١٩٦٩م) إلى (٧٢.٢٪) في عام ١٤٢٨/٢٧ هـ (٢٠٠٧م). وعلى الرغم مما تم تحقيقه، إلا أن تنمية القطاعات غير النفطية وتطويرها وزيادة إسهاماتها في الأنشطة الإنتاجية والخدمات ذات القيمة المضافة العالية، وفي الصادرات، تبقى من تحديات التنمية الرئيسية.

- **ترشيد دور العائدات النفطية:** أدت العائدات النفطية دور المحرك الرئيس لعجلة التنمية. وبالرغم من توسع القاعدة الاقتصادية وتنوعها، لا تزال تلك العائدات تمثل معظم إيرادات الميزانية العامة للدولة، لتغطي النفقات الاستثمارية والتشغيلية. وبما أن الثروة النفطية، بحكم طبيعتها غير المتجددة، تعد رأسمال وطني يتمثل استغلاله الأمثل في استثماره في أصول متجددة تسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة، فيتعين تعزيز الموارد العامة غير النفطية بما يتيح تحويل النسبة الأكبر من الإيرادات النفطية إلى أصول إنتاجية ورأسمال بشري فعال.

- **تطوير الموارد البشرية وتوظيفها المنتج:** حققت مؤشرات تنمية الموارد البشرية تقدماً ملحوظاً خلال العقدين الماضيين نتيجة التوسع الكبير في الاستثمارات الموجهة

(١) ارتفع دليل التنمية البشرية للمملكة من ٠.٦٠٣ عام ١٩٧٥م إلى ٠.٨١٢ عام ٢٠٠٥م.

المصدر: قاعدة بيانات التنمية البشرية للأمم المتحدة <http://hdr.undp.org/statistics>.

لتطوير وتنمية قطاع التعليم والتدريب. غير أن متطلبات عملية التنمية من الموارد البشرية فاقت العرض من العمالة الوطنية المناسبة في عدد من المهن مما اضطر معه إلى استقدام عمالة وافدة لتلبية الطلب. الأمر الذي جعل توطين الوظائف أحد التحديات الرئيسية لعملية التنمية.

وعلى صعيد آخر، برزت في السنوات الأخيرة ظاهرة ضعف الموازنة بين مخرجات نظام التعليم والتدريب من جهة، ومتطلبات التنمية من مهارات وتخصصات حديثة تواكب احتياجات اقتصاد المعرفة من جهة أخرى، والتي أدت إلى بروز البطالة الهيكلية بين المواطنين. وتعد قضية ضعف الموازنة بجوانبها المتعددة وأبعادها المختلفة من القضايا الأساسية والتحديات الرئيسية للمرحلة المقبلة.

- *استدامة الموارد الطبيعية:* يمثل مورد المياه قضية حيوية للمملكة نظراً لأن القسط الأكبر من المياه التي يتم استهلاكها حالياً للأغراض الزراعية والبلدية والصناعية يأتي من مصادر غير متجددة. وبغض النظر عن احتياطات المياه المتبقية، فإن مقتضيات التنمية المستدامة تستدعي ترشيد استهلاك المياه وتطوير الاعتماد على مصادر المياه المتجددة التقليدية وخلافها.

وعلى صعيد الأراضي الزراعية، فإن المحافظة عليها ومنعها من التدهور، ووقف التصحر، تعد من التحديات الرئيسية للتنمية المستدامة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الثروات الغابية والموارد البيئية الأخرى.

- *تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق:* بالرغم من الحرص على توفير التجهيزات الأساسية والخدمات العامة في جميع مناطق المملكة، حيث بلغت نسبة تغطية معظم هذه الخدمات معدلات عالية جداً، إلا أن النشاط الاقتصادي جاء متبايناً بينها. وقد أسهم هذا التباين في تحفيز الهجرة الداخلية من المناطق القروية إلى المدن وأدى بالتالي إلى تضخم سكاني وتوسع جغرافي كبير في هذه المدن، نجم عنه ضغوطات كبيرة على خدماتها وتجهيزاتها. لذا فإن تحقيق التوازن التنموي بين مناطق المملكة يمثل أحد التحديات

الرئيسية للتنمية المستدامة والذي يتطلب المبادرة إلى تطوير وتوسيع البنى الإرتكازية للتنمية المتوازنة بين المناطق وتحفيز النشاط الاقتصادي في المناطق الأقل نمواً.

- **تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني:** تمكنت المملكة خلال مدة وجيزة نسبياً من تحقيق موقع اقتصادي متميز يرتكز إلى ميزة اقتصادية في قطاعات الطاقة والبتروكيمياويات وبعض الأنشطة الأخرى. إلا أن هذه الميزة نتجت أساساً عن وفرة موارد الطاقة والموارد المالية. لذا يشكل اكتساب ميزات تنافسية جديدة لتنمية الصادرات وتنويعها، وزيادة درجات التكامل مع الاقتصاد العالمي في ضوء العولمة المتنامية أحد القضايا الاستراتيجية في التنمية.

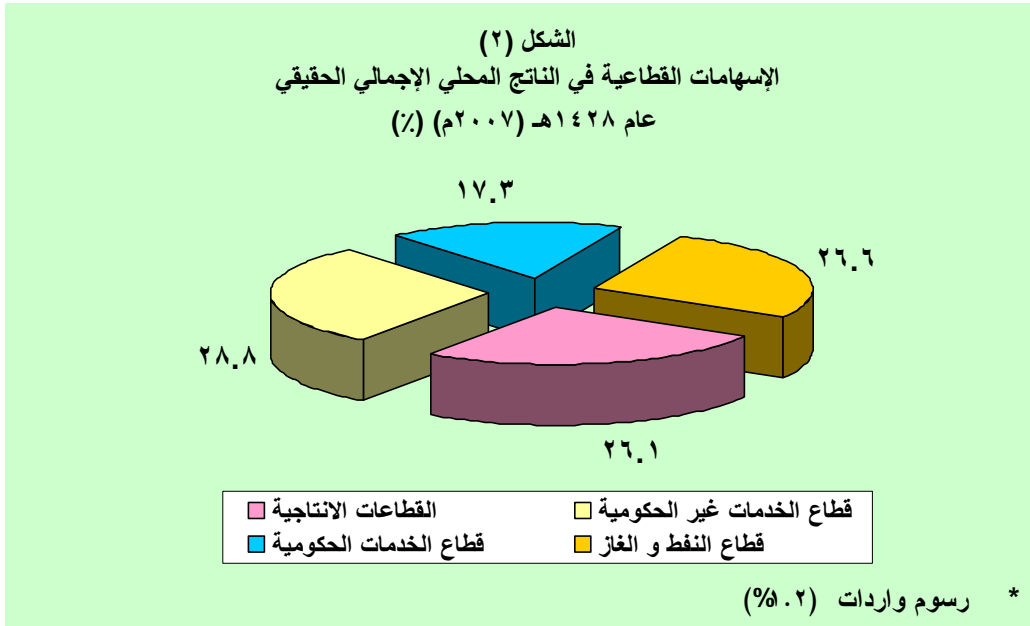
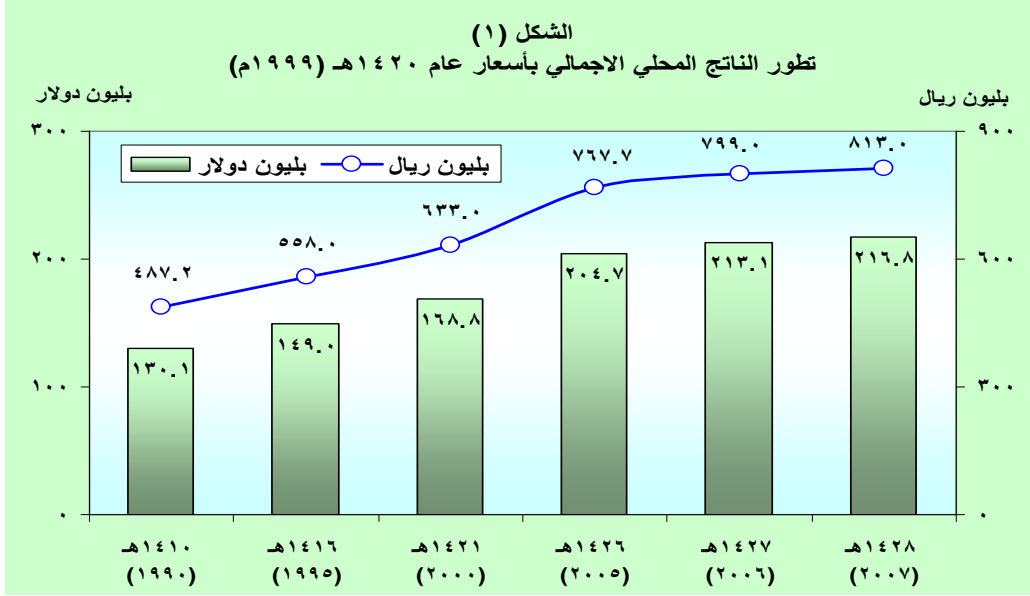
البيئة المساندة لتحقيق أهداف التنمية

يتوفر للمملكة مجموعة عوامل متكاملة تشكل معطيات داعمة لمسيرتها التنموية تتمثل في اعتماد توجهات تنموية اقتصادية واجتماعية فاعلة، وقدرات بشرية جيدة، وميزات وموارد طبيعية كثيرة. ويمكن حصر أهم تلك العوامل فيما يلي:

◀ **تجربة تنموية ناجحة:** بالرغم من حداثة مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد تمكنت المملكة من تحقيق إنجازات ملحوظة انعكست في جميع مؤشرات التنمية المستدامة. وقد أسهم في تعزيز هذه الإنجازات الإعداد الجيد لأولويات النمو الاقتصادي على مدار الخطط التنموية الثمان المتعاقبة، بما يلائم المعطيات المرحلية لكل خطة خمسية ضماناً لتواصل العمل التنموي واستمراريته.

◀ **تجهيزات أساسية وخدمات متطورة:** تغطي المملكة بجميع أرجائها تجهيزات متطورة لخدمات النقل والاتصالات، والكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، وشبكات توزيع المنتجات البترولية، بالإضافة إلى الخدمات الصحية بأنواعها، وخدمات التعليم والتدريب، والخدمات الاجتماعية وغيرها.

- **تجربة متميزة في تطوير محاور جديدة للتنمية الشاملة:** أنشأت المملكة مدينتين صناعيتين في الجبيل وينبع خلال مدة زمنية قياسية، حققتا مكانة مرموقة على الصعيدين الإقليمي والعالمي في مجال الصناعات البتروكيمياوية. وتسهم المملكة اليوم في توفير نحو (٥٪) إلى (٦٪) من الطلب العالمي على البتروكيمياويات.
- **قطاع خاص نشيط ومباشر:** يتسم القطاع الخاص السعودي بدرجة عالية من الديناميكية والنشاط. حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي (٥٤.٩٪) عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م)، وتوزعت نشاطاته على جميع المجالات المتاحة. وقد تعززت قدرات هذا القطاع المالية والإدارية حيث انتقل من مرحلة الاعتماد بنسبة كبيرة على العقود الحكومية والإنفاق العام إلى مرحلة الدفع الذاتي، وأصبح شريكاً رئيساً في عملية التنمية.
- **إمكانيات مادية وفيرة:** تتوفر للمملكة الموارد المالية التي تتطلبها عملية التنمية لدى القطاعين العام والخاص. كما أن موارد المملكة البترولية واحتياطياتها الكبيرة كفيلة بتلبية احتياجاتها التنموية. هذا بالإضافة إلى العوامل العديدة الأخرى المتوفرة في الاقتصاد والجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- **البيئة المؤسسية والتنظيمية:** تركزت الجهود خلال مدة خطة التنمية السابعة على تعزيز عملية التطوير المؤسسي والإداري، حيث تم اتخاذ العديد من الإجراءات والقرارات الهادفة إلى ترشيد الإدارة العامة وتعزيز كفاءتها، وتطوير البيئة التنظيمية بما يسهم في دعم عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية الجارية، وتوفير بيئة محفزة للعمل والاستثمار.
- **السمات الجغرافية للمملكة:** تحتل المملكة موقعاً استراتيجياً يحاذي سواحل شرق أفريقيا، وبوابة دول حوض البحر الأبيض المتوسط إلى جنوب وشرق آسيا، وإلى شرق وجنوب شرق أفريقيا. وبالتالي فإن موانئها البحرية تشكل نقاط ربط بين القارات الثلاث: آسيا وأفريقيا وأوروبا. وبالتالي تتوفر للمملكة إمكانات كبيرة في خدمات الترانزيت الجوي والبحري والبري وإمكانات إعادة تصدير السلع والبضائع.



الإطار (١): بعض الأسس الاستراتيجية لخطة التنمية الثامنة ١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩م)

- * الاهتمام بشؤون المرأة وتطوير قدراتها، وإزالة المعوقات أمام مشاركتها في الأنشطة التنموية.
- * العناية بالفئات المحتاجة من المواطنين، والاهتمام بمعالجة ظاهرة الفقر والحد منها.
- * تطوير منظومة التعليم والتدريب بجميع عناصرها، والاهتمام بمخرجاتها.
- * تطوير الخدمات العامة وتحسين نوعيتها وتوفيرها بما يلئم الاحتياجات الفعلية المتزايدة للسكان.
- * إتباع سياسة سكانية تراعي المتغيرات الكمية والنوعية للسكان وتوزيعهم الجغرافي، وتعزيز العلاقة بين المتغيرات السكانية ومقتضيات التنمية المستدامة.
- * إتباع منهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وتعظيم الاستفادة منها، مع التركيز على الترشيد في استخدامها.
- * تشجيع الأعمال التطوعية والخيرية في المجالات الاجتماعية والصحية والتعليمية.
- * مواصلة الاهتمام بحماية البيئة من التلوث وتطوير أنظمتها وحماية الحياة الفطرية وإنمائها، والمحافظة على الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها.

الإطار (٢): أهداف محددة ذات علاقة بالأهداف التنموية للألفية منتقاة من خطة التنمية الثامنة ١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩م)

- * تحقيق معدل نمو في دخل الفرد مقداره (٢.١٪) سنوياً.
- * تحقيق معدل نمو متوسط مقداره (٤.٦٪) سنوياً في الناتج المحلي الإجمالي.
- * تحقيق معدل نمو متوسط مقداره (٥.٢٪) سنوياً في القطاع غير النفطي.
- * رفع حصة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي من (٧٣.٥٪) عام ١٤٢٥هـ — (٢٠٠٤م) إلى (٧٥.٧٪) عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م).
- * تحقيق نمو في إجمالي الاستثمار الرأسمالي بنحو (١٠.٧٪) سنوياً.
- * زيادة نسبة العمالة الوطنية في إجمالي العمالة من (٤٢.٧٪) عام ١٤٢٥هـ — (٢٠٠٤م) إلى (٥١.٥٪) في نهاية الخطة.

الجدول (١)
مؤشرات عامة ١٤٢٨هـ - (٢٠٠٧م)

المؤشر	
٢٣.٩٨	* حجم السكان (مليون)
(١)٢.٥١	* معدل النمو السكاني (%)
٢١٦.٨	* الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بليون دولار أمريكي)
١٥.٧	* نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولار أمريكي/بالسنة)
٧٤.٣	* العمر المتوقع عند الميلاد (سنة)
٩٦.٧	* معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (% لدى الأشخاص في الفئة العمرية ١٥-٢٤)
٣.٧	* معدل الخصوبة (متوسط عدد الولادات للمرأة الواحدة)
صفر	* نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
٢٠٠٠	* نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
٨٢.٧	* نسبة حجم التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

(١) للسعوديين فقط

الهدف العام الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع

الهدف المحدد رقم (١):

تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف بين عامي ١٤١٠ و ١٤٣٦هـ (١٩٩٠ و ٢٠١٥م).

١٤٢٦هـ	١٤٢١هـ	١٤١٦هـ	١٤١٠هـ	مؤشرات الهدف
(٢٠٠٥)	(٢٠٠٠)	(١٩٩٥)	(١٩٩٠)	
١.٦٣	-	-	-	* نسبة الأسر الفقيرة فقراً مدقعاً (%) (*) (**)
٠.٠٢	-	-	-	* نسبة فجوة الفقر المدقع (%)
-	-	-	-	* نصيب خمس السكان الأكثر فقراً من الاستهلاك الوطني (%)

(*) قدر خط الفقر المدقع بنحو (٢) دولار في اليوم للفرد.

(**) تتكون الأسرة السعودية في المتوسط من (٦) أفراد.

الهدف المحدد رقم (٢):

تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عامي ١٤١٠ و ١٤٣٦هـ (١٩٩٠ و ٢٠١٥م).

١٤٣٠هـ	١٤٢٨هـ	١٤٢٧هـ	١٤٢٦هـ	١٤٢٥هـ	١٤٢١هـ	١٤١٦هـ	١٤١٠هـ	مؤشرات الهدف
(٢٠٠٩) ^(*)	(٢٠٠٧) ^(*)	(٢٠٠٦) ^(*)	(٢٠٠٥)	(٢٠٠٤)	(٢٠٠٠)	(١٩٩٥)	(١٩٩٠)	
٣	٥.٦	٧.٨	م.غ	٦.٤	٥.١	م.غ	م.غ	* انتشار حالات نقص الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة (%)
-	-	-	٢.٢	٢.٣	٢.٦	٣.٠	٤.٠	* نسبة السكان الذين يقل استهلاكهم من المواد الغذائية عن الحد الأدنى (%)

(*) مستهدف في خطة التنمية الثامنة ١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩م).

الوضع الراهن

يعد الحد من الفقر هدفاً محورياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو لا يقتصر على الحرمان المادي فقط، بل له أبعاد عديدة من بينها، الجوع، وانعدام المأوى الملائم، وعدم القدرة على توفير العلاج، أو الانقطاع عن الدراسة، وعدم معرفة القراءة والكتابة، وعدم وجود عمل. وبهذا المعنى الواسع للفقر يمكن الاستنتاج أن مكافحة الفقر وتداعياته تأخذ أشكالاً وصيغاً عديدة لا يمكن حصرها في قطاع واحد أو نهج واحد. إلا أنه رغم سعة الموضوع وتشعباته تبقى البطالة السبب الرئيس للفقر. ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أن ظاهرة الفقر في المملكة تبقى محدودة وتتركز في جيوب محددة وليست حالة عامة منتشرة، خاصة مع التطور الواسع في خدمات التعليم والخدمات الصحية وخدمات الرعاية والأمن الاجتماعي، حيث يتم تأمينها بشكل واسع وعادل في جميع أرجاء المملكة وبما يضمن وصولها إلى جميع الفئات المستهدفة والمحتاجة إليها (وكما سيلاحظ بالتفصيل لاحقاً قدر تعلق الأمر بخدمات التعليم والصحة). لكن الإشارة إلى محدودية ظاهرة الفقر المدقع لا يعني على الإطلاق التقليل من أهمية محاربتها أو عدم إعطائها أولوية أكبر، بل يعني وضع الفقر في إطاره الصحيح وتوفير المعالجات الشاملة واللازمة لمكافحته.

■ **خدمات الرعاية الاجتماعية:** يتم تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من خدمات الرعاية والدعم الاجتماعي والاقتصادي للفقراء والفئات ذات الاحتياجات الخاصة من خلال برامج وزارة الشؤون الاجتماعية، والجمعيات الأهلية. وتتوزع خدمات الرعاية والدعم في فئتين؛ الأولى: المساعدات العينية والمادية والرواتب الدورية، والثانية: الخدمات المباشرة من خلال الدور والمراكز الاجتماعية، وهي كالتالي:

أولاً: تقوم الدولة بتقديم الدعم المالي المباشر لتعزيز دخل الأسر الفقيرة من خلال المساعدات ومعاشات الضمان الاجتماعي.

وقد ارتفعت على مدى السنوات الماضية المبالغ المدفوعة إلى هذه الفئات، حيث بلغ معدل النمو السنوي المتوسط للإنفاق على معاشات الضمان الاجتماعي خلال المدة

١٤١٣-١٤٢٨هـ (١٩٩٣-٢٠٠٧م) (٢.٣٪) ليبلغ نحو (٧٧٩٧) مليون ريال وبما يعادل (٢٠٧٩) مليون دولار عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م)، وللاّفاق على المساعدات (٥.٧٪) سنوياً، ليبلغ نحو (٢٩٧٠) مليون ريال أي نحو (٧٩٢) مليون دولار عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م).

ثانياً: تقوم الدولة بتقديم خدمات الرعاية والدعم الاجتماعي من خلال مجموعة من المؤسسات التي توفر الخدمات التالية:

- خدمات المعاقين والمشلولين، حيث بلغ عدد المستفيدين (١١٩٧١) فرداً عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م).
- خدمات رعاية الأحداث وملاحظتهم، وبلغ عدد المستفيدين (١٤٥٩٦) أفراد عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م).
- خدمات تنمية المجتمع المحلي، وبلغ مجموع المستفيدين (٤١٨٩٠٤) فرداً عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م).
- خدمات الأطفال اليتامى ورعاية المسنين (مباشرة وغير مباشرة)، وخدمات رعاية غير مؤسسية تشمل برامج متعددة من بينها: برنامج الأسر الحاضنة، وبرنامج مساعدة الأطفال المشلولين داخل أسرهم، وبرنامج مساعدة المعاقين، حيث بلغ مجموع المستفيدين من هذه الخدمات والبرامج (١٤٢٨٤٦) فرداً عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م).

كما يقوم القطاع الأهلي من خلال الجمعيات الأهلية - التي يقدر عددها بنحو (٤٢٥) جمعية - بدور أساسي في توفير خدمات الرعاية والدعم الاجتماعي بشكل واسع للفقراء والفئات المحتاجة. وتتوزع برامج الجمعيات الأهلية على مجالات التعليم والتدريب الأهلي، رعاية الطفولة، الرعاية الصحية، رعاية المعوقين، رعاية كبار السن، والإسكان الخيري وتحسين المسكن وغيرها من مجالات التكافل الاجتماعي. وقد أكدت خطة التنمية الثامنة على الدور المحوري للجمعيات الأهلية في تقديم الدعم للفئات المحتاجة. وتجدر الإشارة إلى أن مجموع إنفاق الجمعيات الأهلية على النشاطات والبرامج والمساعدات خلال عام

١٤٢٨ هـ (٢٠٠٧ م) بلغ نحو (١٥٣٩) مليون ريال، تعادل نحو (٤١٠) ملايين دولار.

■ **استراتيجية معالجة الفقر:** في إطار الجهود الهادفة إلى استئصال الفقر المدقع وتخفيض معدلات الفقر عموماً، فقد أعدت المملكة استراتيجية وطنية شاملة لمعالجته، وتهدف الاستراتيجية إلى توفير قاعدة بيانات مبنية على مسوحات متخصصة، تتيح قياس الفقر بمؤشراتته المختلفة، وتحديد خطوط الفقر ونسبة الفقر والشرائح الاجتماعية والمناطق الجغرافية التي يتركز فيها الفقراء. كما توفر الاستراتيجية معرفة الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى الفقر، من أجل وضع البرامج والسياسات المناسبة لمعالجة هذه الظاهرة معالجة جذرية ودائمة.

وقد تضمنت الاستراتيجية مجموعة من البرامج لمعالجة الفقر جرى اعتمادها وشملت:

أولاً: الموافقة على استحداث "برنامج الدعم التكميلي" لسد الفجوة بين الدخل الفعلي (للأسر والأفراد والفقراء فقراً مدقعاً وخط الفقر)، وذلك بحسب دراسات خطوط الفقر المعتمدة رسمياً في المملكة وبحدود حجم دعم يبلغ (٢٦٤) مليون ريال سنوياً.

ثانياً: دعم الصندوق الخيري الوطني بمبلغ (٣٠٠) مليون ريال سنوياً.

ثالثاً: زيادة المخصصات المقدمة للأيتام ذوي الظروف الخاصة ومن في حكمهم بمبلغ (٨٢) مليون ريال سنوياً، أي بزيادة نسبتها (١٠٠%) على المبالغ المقررة في العام السابق، وتشمل إعانات الأسر الحاضنة، والإعانات المدرسية، ومكافأة نهاية الحضانة، وإعانات الزواج، ومكافآت المقيمين في دور رعاية الأيتام.

رابعاً: إقامة برنامج باسم (المساعدات الطارئة) للأسر الواقعة تحت خط الفقر التي تتعرض لحالات طارئة حرجة تتسبب في زيادة معاناتها، أو تعرضها لمشكلات مثل وفاة المعيل أو سجنه أو مرضه أو مرض الأبناء أو حوادث الحريق في المنزل أو الكوارث الطبيعية ونحوها، على أن تحدد سقف هذه المساعدات بحسب الحالة ودرجة المعاناة.

خامساً: زيادة مخصصات الجمعيات الخيرية من (١٠٠) مليون ريال إلى (٣٠٠) مليون ريال، وبنسبة زيادة تعادل (٢٠٠%).

سادساً: تخصيص مبلغ (١٠) بلايين ريال لبرنامج الإسكان التنموي الذي يغطي جميع مناطق المملكة.

سابعاً: زيادة الإعانات المخصصة للمعاقين، حيث تمت زيادتها من (٥٧٠) مليون ريال إلى (٨٣٩) مليون ريال بزيادة بلغت نسبتها (٤٧%).

ثامناً: زيادة الحد الأعلى لمخصصات الضمان الاجتماعي للأسرة من (١٦.٢) ألف ريال إلى (٣١.١) ألف ريال في السنة، حيث كان حجم المبالغ المصروفة في عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م) (٣١٠.١.٤) مليون ريال وأصبح في عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م) (٧٧٩٧.٣) مليون ريال، أي بزيادة قدرها (٢٥١%). وكان عدد الحالات المستفيدة في عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م) (٤٧٩٨٤٤) حالة وفي عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م) (٥٥٨٨٩٨) حالة، حيث زادت بنسبة (١٦%).

وهناك برامج أخرى ينفذها الضمان الاجتماعي لصالح الفئات الفقيرة مثل:

١. برنامج فرش وتأثيث مساكن الفقراء، حيث بلغ عدد الوحدات السكنية التي تم فرشها وتأثيثها حتى الآن (٧٢٢٤) وحدة سكنية.
٢. برنامج مشاريع الأسر المنتجة، مثل مشروع الصيد في مركز القحمة بمنطقة عسير.

ومن البرامج المعتمدة في الضمان الاجتماعي ومتوقع تنفيذها قريباً:

- برنامج الحقيبة والزي المدرسي.
- برنامج صرف الأدوية للأمراض المستعصية.
- برنامج ترميم المنازل.
- برنامج دعم فواتير الخدمات.

تاسعاً: زيادة الإعانات المخصصة لبرامج التنمية الاجتماعية، حيث تمت زيادتها من (٤٠) مليون ريال إلى (٥٤) مليون ريال بزيادة بلغت نسبتها (٣٥%).

عاشراً: زيادة الإعانات المخصصة لرعاية أبناء السعوديين بالخارج، حيث تمت زيادتها من مليون ريال إلى (٤) ملايين ريال بزيادة بلغت نسبتها (٣٠٠%).

■ **مؤشرات الفقر في المملكة:** قُدِّرَ خط الفقر المدقع (فقر الغذاء) بنحو دولارين في اليوم للفرد. وشكلت الأسر الفقيرة فقراً مدقماً نسبة (١.٦٣٪) من إجمالي الأسر في عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م) أو نحو (٣٥) ألف أسرة. علماً بأن متوسط حجم الأسرة السعودية بلغ (٦) أفراد. كما تقدر نسبة فجوة الفقر المدقع بنحو (٠.٠٠٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي في العام نفسه.

التوجهات لتحقيق الهدف

تعزز المملكة العربية السعودية القضاء على الفقر المدقع خلال مدة خطة التنمية الثامنة ١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩م) وبالتالي تحقيق الأهداف المحددة للهدف الأول من أهداف الألفية قبل موعده عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م) الذي حددته الأمم المتحدة.

التحديات أمام تحقيق الهدف

يتمثل التحدي الرئيس في القضاء على الفقر المدقع في كونها حالة متعددة الأبعاد، تتقاطع مع معظم جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي أن التقدم في تحقيق ذلك الهدف، يتطلب تقدماً موازياً في تحقيق أهداف التنمية الأخرى على الصعيدين الكلي والقطاعي، وبالتالي فإن تنمية الدخل بشكل عام، ولشرائح ذوي الدخل المنخفض بشكل خاص، وتحقيق التنمية المتوازنة، وتوفير فرص العمل للجميع - مع ما تتطلبه من تأهيل القوى البشرية، ومحو الأمية، علاوة على توفير الرعاية الصحية والاجتماعية والخدمات العامة وغيرها - تشكل مدخلات الحل الجذري والدائم لقضية الفقر. وفي هذا الإطار تعنى الأهداف والاستثمارات والبرامج المعتمدة في خطة التنمية الثامنة بمعالجة هذه التحديات وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة وتحسين نوعية حياة المواطنين وتوسيع خياراتهم.

من جهة أخرى، فإن التجارب العالمية تبين أن خطر الفقر يبقى داهماً ومهدداً لبعض الشرائح في المجتمع مهما كان عليه ذلك المجتمع من تطور وتقدم. لذا كان من المهم توفر شبكة حماية اجتماعية كفؤة للرصد الدائم، لا تهدف إلى لجم ومعالجة ظاهرة الفقر المدقع عند بروزها فحسب، بل إلى استدراكها قبل ظهورها. وبالتالي فإن توفير شبكة حماية ناجعة وفعالة هي من التحديات الدائمة لعملية مكافحة الفقر ومعالجة تأثيراته.

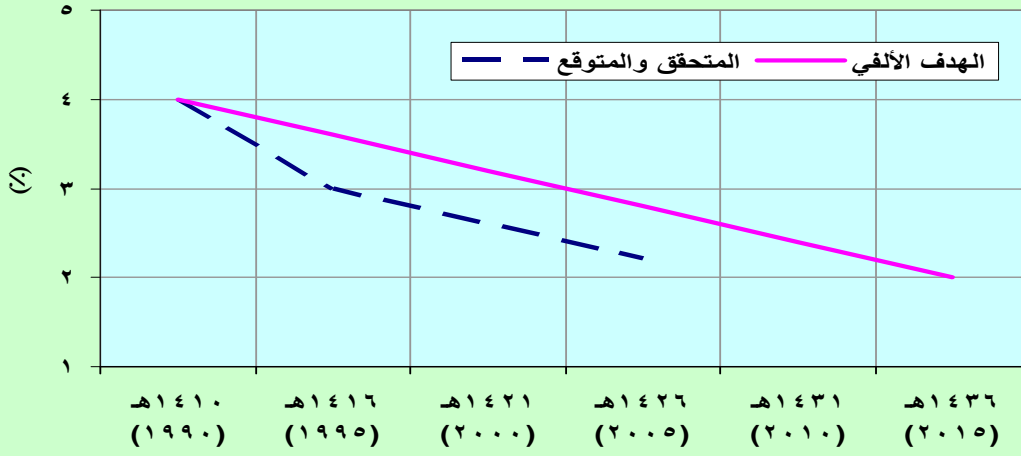
البيئة المساندة لتحقيق الهدف

تتيح عملية التخطيط للتنمية التي تنتهجها المملكة، إطاراً صالحاً لدراسة جميع العوامل المؤثرة على الوضع المعيشي للسكان وتحليلها وتقويمها، كما أن خطة التنمية الثامنة، تمثل برنامجاً مرحلياً متكاملًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تدرج في سلم أولوياتها، القضايا التي تتقاطع مع ظاهرة الفقر وتؤثر فيها، كالبطالة والتنمية المتوازنة، وتوفير الخدمات والرعاية الاجتماعية وغيرها. وهذا ما يعزز من كفاءة السياسات ويحسن من ظروف تحقيق الأهداف ذات الصلة بقضية مستوى المعيشة بشكل عام وظاهرة الفقر بشكل خاص.

أما العامل الرئيس الآخر الذي يحسن فرص تحقيق هذا الهدف هو الإمكانيات المادية المتاحة للمملكة، والتي يمكن توظيفها في معالجة قضية الفقر. حيث توفر هذه الإمكانيات القدرة على التعامل المباشر والسريع، خاصة في مجال لجم هذه الظاهرة وتخفيف تداعياتها بواسطة آليات الضمان والأمن الاجتماعي في انتظار الحلول الجذرية الدائمة والتي قد تتطلب مدداً زمنية أطول لنضوجها.

وأخيراً، لدى المملكة قدرات مؤسسية وتنظيمية متطورة، تتمثل في الجمعيات الأهلية المنتشرة في جميع أرجاء المملكة والتي تقوم بدور جوهري في توفير الدعم والرعاية للفئات المحتاجة في المجتمع، حيث يتكامل عمل هذه الجمعيات مع المراكز والمؤسسات المتخصصة التي تديرها الدولة.

الشكل (١-١)
نسبة السكان الذين يقل استهلاكهم من المواد الغذائية عن الحد الأدنى



الإطار (١-١): بعض ملامح الاستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر

أ. مرتكزات الاستراتيجية:

- * إتاحة الفرصة للفقراء لتكوين أصولهم المادية والبشرية وتعزيزها من خلال توفير فرص العمل والائتمان والتعليم والتدريب والخدمات الصحية.
- * تعزيز مقدرة الفئات الفقيرة من المجتمع على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية بصورة فعالة.
- * تحسين المستوى المعيشي للفقراء من خلال تعزيز قدراتهم على مواجهة المخاطر سواء كانت صحية أو طبيعية أو اقتصادية.

ب. محاور سياسات الاستراتيجية:

تندرج سياسات الاستراتيجية ضمن المحاور الخمسة التالية:

١. المحور الاقتصادي الكلي، ويتضمن السياسات الخاصة بتسريع النمو الاقتصادي وتوزيع ثماره بصورة متوازنة بين مناطق المملكة والشرائح الاجتماعية المختلفة.
٢. محور التمكين الاقتصادي للفقراء، ويتضمن السياسات الخاصة بتمليك الفقراء أدوات الإنتاج، ورفع قدراتهم الإنتاجية وتحسين فرص العمل.
٣. محور الخدمات العامة، وتندرج فيه السياسات الخاصة بتحسين خدمات الصحة والتعليم والخدمات البلدية.
٤. محور شبكة الحماية الاجتماعية، ويتضمن السياسات الخاصة بتفعيل الضمان الاجتماعي وتعزيز دور الجمعيات الخيرية والمنظمات التطوعية في معالجة الفقر.
٥. محور ممتلكات الأسرة، ويتضمن السياسات والبرامج الموجهة لمعالجة مشاكل الإسكان، وتوفير السكن الملائم للفئات المحتاجة من المواطنين.

الإطار (١-٢): لمحة عن الوضع الراهن

هل سيتم تحقيق الهدف بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م)؟

✓متوقع	محتمل	غير ممكن	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات
✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
وضع البيئة المساندة لتحقيق الهدف			

الإطار (١-٣): أهداف محددة ذات علاقة بالهدف الألفي منتقاة من خطة التنمية الثامنة

١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩م)

- * زيادة دخل الفرد السعودي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٢.٢٪) سنوياً.
- * القضاء على الفقر المدقع خلال مدة الخطة.
- * رفع نسبة القيد في المرحلة الابتدائية إلى (١٠٠٪).
- * مراجعة آليات التنسيق بين جميع الجهات المعنية بالأسرة من أجل تطويرها ورفع كفاءتها.
- * إعداد مسح سنوي لتقويم مدى فاعلية خدمات شبكة الأمن الاجتماعي.

الإطار (١-٤): بيئة الرصد والتقويم

التقييم			عناصر بيئة الرصد والتقويم
ضعيفة	متوسطة	✓قوية	قدرات جمع المعلومات
ضعيفة	✓متوسطة	قوية	جودة معلومات المسح
ضعيفة	متوسطة	✓قوية	قدرات المتابعة الإحصائية
ضعيفة	متوسطة	✓قوية	قدرات التحليل الإحصائي
			القدرة على دمج نتائج التحليل في السياسات وتخطيط الموارد
ضعيفة	متوسطة	✓قوية	آليات الرصد والتقويم
ضعيفة	✓متوسطة	قوية	

الهدف العام الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

الهدف المحدد رقم (٣):

ضمان حصول جميع الأطفال من البنين والبنات على التعليم الابتدائي بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢٢هـ (٢٠٠١)	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)
* معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي (%)	٨٤.٥	٨٩.٨	٩٢.٦	٩٢.٨	٩٢.٨	٩٢.٨	٩٣.٠
* نسبة الطلاب في الصف الأول الابتدائي الذين يصلون إلى الصف الخامس (%)	٧٤.٥	٨٢	٩١	٩٨.٢	٩٨.٢	٩٨.٢	٩٨.٢
* معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص في الفئة العمرية (١٥-٢٤) سنة (%)	٨٥.٩	٨٩.٤	٩٣.٧	٩٥.٩	٩٦.٣	٩٦.٥	٩٦.٧

الوضع الراهن

يعد التعليم أحد الركائز الرئيسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن عوامل استدامتها. وإذا كان تحقيق رفاهية الإنسان في مجتمع متطور هو غاية التنمية، فإن ذلك لا يمكن تحقيقه في غياب الإنسان المتعلم والمواطن المنتج، والفرد الملتزم بالقيم والمثل الإنسانية العليا. وبالتالي فإن توفير الخدمات التعليمية وتمكين المواطنين من الالتحاق بالمؤسسات التعليمية والاستفادة منها بشكل كامل ومستمر ومثمر، يمثل أحد اللبّات الأساسية على طريق التنمية البشرية من جهة، والعنصر الأكد في التخلص من الفقر من جهة أخرى. حيث يمكن التعليم من توسيع الخيارات والمهارات في بناء المواطن المنتج.

وانطلاقاً من هذا المفهوم، أولت المملكة اهتماماً خاصاً بقطاع التعليم وعملت على توفيره للجميع، ويجسد ذلك ارتفاع حجم الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والتي

بلغت نحو (٦.٧٪) في عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م)^(١)

وقد كان من ثمار هذا الاهتمام أن وصل معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (١٥ سنة وما فوق) إلى (٨٢.٩٪)، ولدى فئة الشباب (١٥-٢٤ سنة) إلى (٩٦.٧٪) عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م). وقد طال هذا التطور كلا الجنسين، حيث بلغ معدل الملمتات بالقراءة والكتابة إلى الذكور الملمين من فئة الشباب (٩٧:١٠٠) في ذات العام.

وتمثل مرحلة التعليم الابتدائي أكثر مراحل التعليم أهمية نظراً لدورها التأسيسي الذي يحدد إلى حد كبير مسار الطالب والطالبة في مراحل التعليم اللاحقة. وقد بلغ عدد الطلبة المقيدين في المرحلة الابتدائية نحو (٢.٤٤) مليون عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م)، موزعين على (١٣٤٥٤) مدرسة في جميع أرجاء المملكة. كما بلغ عدد المستجدين في المرحلة الابتدائية لذات العام نحو (٤٠٣.٥) ألف طالب وطالبة. وقد بلغ معدل النمو المتوسط في عدد الطلبة المقيدين (٣.٠٤٪) سنوياً خلال السنوات ١٤٠٥-١٤٢٨هـ (١٩٨٤-٢٠٠٧م). ويجدر الإشارة إلى أن القطاع الحكومي لا يزال الموفر الرئيس لخدمات التعليم، حيث بلغت حصته من إجمالي الطلاب الملتحقين في التعليم الابتدائي (٩١.٨٪)، وإجمالي الطلاب الملتحقين في التعليم العام بجميع مراحل بلغته حصته (٩٢.١٪)، وذلك عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م).

وقد بلغت نسبة الطلاب في الصف الأول الابتدائي الذين يصلون إلى الصف الخامس (٩٨.٢٪) عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م)، وبما يؤشر تقدماً ملحوظاً خلال السنوات العشر الماضية. كما أن معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي بلغ نحو (٩٣٪) في ذات العام، مبيناً حجم الإنجاز الكبير والقدرة على تحقيق كامل الهدف المعتمد في ضمان حصول الأطفال من البنين والبنات على التعليم الابتدائي قبل عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).

وفي إطار ضمان تحقيق الالتحاق الشامل في المرحلة الابتدائية وزيادة معدلات الالتحاق في جميع مراحل التعليم الأخرى، تم اعتماد العديد من الإجراءات والسياسات المناسبة، ليس فقط لضمان تحقيق التعليم للجميع (من خلال الوصول إلى نسب التحاق عالية)، بل كذلك الارتفاع

(١) تمثل هذه النسبة المعتمد في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

بالمضمون النوعي للتعليم للجميع في المملكة وترسيخه، ومن بينها التالي:

- * تطبيق القرار المتخذ عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م) بإلزامية التعليم الابتدائي تطبيقاً شاملاً وكاملاً.
- * توفير مدارس رياض الأطفال في جميع المناطق والمحافظات والمراكز، وتكثيف برامج التوعية والإرشاد الأسري بأهمية الانخراط في هذه المرحلة، بناء على الأمر السامي رقم (٥٣٨٨/ب/٧) وتاريخ ١٤٢٣/٣/٣هـ (٢٠٠٢م).
- * تفعيل أطر مشاركة أولياء أمور الطلاب في متابعة نشاط أبنائهم وأداء الإدارة المدرسية وهيئة التدريس.
- * التحديد المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير وسائل التعليم والتأهيل الملائمة لهم.
- * التعرف على الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه بعض الفئات من ذوي الدخل المنخفض والتي قد تحول دون التحاق أبنائهم بمراحل التعليم، والعمل على معالجتها. مع العلم أن التعليم في المملكة يتم توفيره مجاناً في جميع مراحلها.
- * تكثيف برامج التوعية والإرشاد ضمن مناهج التعليم وللأسرة والمجتمع، حول أهمية التحصيل العلمي.
- وتهدف المملكة من وراء هذه الإجراءات وغيرها إلى رفع معدل الالتحاق في المرحلة الابتدائية للبنين والبنات إلى نحو (١٠٠٪) خلال مدة خطة التنمية الثامنة ١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩م).

التحديات أمام تحقيق الهدف

يتطلب التطبيق الكامل لقرار إلزامية التعليم للمرحلة الابتدائية تعزيزاً كبيراً للإمكانيات والقدرات من مدارس وفصول وهيئات تدريس مؤهلة، وغيرها من المدخلات لعملية التعليم. وهذا

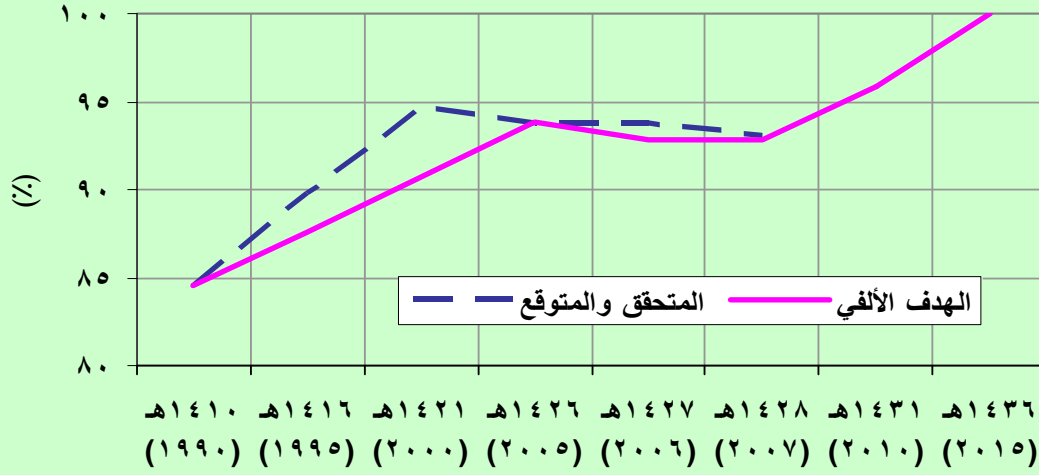
يتطلب دوراً أوسع وأشمل للقطاع الأهلي في توفير خدمات التعليم في مختلف مراحله. كما أنه يتطلب تضافراً جهود العديد من الجهات الحكومية والأهلية، وتناسقها في إطار متكامل وفعال. من جانب آخر، ونظراً للإسهام الحيوي للتعليم ما قبل الابتدائي في تربية الأطفال وتعلمهم وتعزيز فرص الالتحاق بالمرحلة الابتدائية وتخفيض معدلات الرسوب والتسرب منها، فإن توفير متطلبات تعميم مرحلة رياض الأطفال في جميع أنحاء المملكة، خاصة بعد اعتمادها مرحلة مستقلة بمبانيها وفصولها، يمثل تحدياً مهماً، حيث يتوقع تضاعف أعداد الملحقين في هذه المرحلة خلال خطة التنمية الثامنة.

البيئة المساندة لتحقيق الهدف

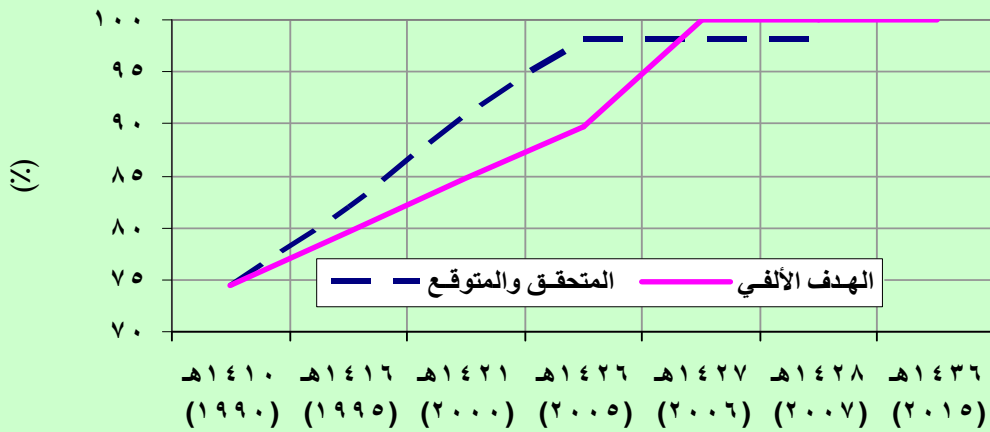
كثفت المملكة إجراءاتها في السنوات الأخيرة، بهدف تطوير أجهزة التعليم العام ورفع كفاءتها، مما دعم وسيدعم فرص رفع معدلات الالتحاق في جميع مراحل التعليم بشكل عام، ومرحلة التعليم الابتدائي بشكل خاص. ومن أبرز تلك الإجراءات والخطوات المتخذة، علاوة على قرار تطبيق إلزامية التعليم المتخذ عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)، وقرار اعتماد مرحلة رياض الأطفال كمرحلة تعليمية مستقلة المتخذ عام ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢م)، هو توحيد مهمات الإشراف على التعليم العام في وزارة التربية والتعليم بدءاً من عام ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م)، مما ساهم وسيسهم في تعزيز قدرة الدولة على تطبيق استراتيجية وسياسة التعليم.

كما سيسهم الدعم المتنامي الذي تقدمه المملكة للقطاع الأهلي لتطوير دوره في تقديم خدمات التعليم بجميع مراحله، في تحقيق نقلة نوعية ليس فقط في التوسع في تقديم خدمات التعليم فحسب، بل أيضاً في جعله أكثر تجاوباً مع احتياجات المجتمع من خلال المشاركة في رسم السياسات والبرامج.

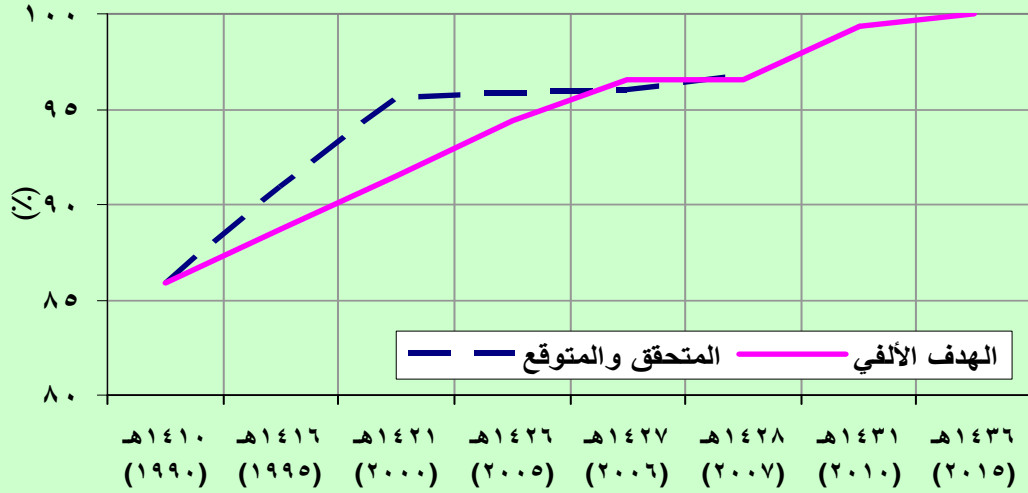
الشكل (١-٢)
معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي



الشكل (٢-٢)
نسبة الطلاب في الصف الأول الابتدائي
الذين يصلون إلى الصف الخامس



الشكل (٢-٣)
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة



الإطار (٢-١): لمحة عن الوضع الراهن

هل سيتم تحقيق الهدف بحلول ١٤٣٦ هـ - (٢٠١٥م)؟

لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	غير ممكن	محتمل	✓متوقع
ضعيف	ضعيف لكنه في تحسن	معتدل	✓قوي

وضع البيئة المساندة لتحقيق الهدف

الإطار (٢-٢): أهداف محددة ذات علاقة بالهدف الألفي منتقاة من خطة التنمية الثامنة
١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩م).

- * تحقيق معدل التحاق قدره (١٠٠٪) في مرحلة التعليم الابتدائي.
- * وضع نظام متكامل للحوافز لتشجيع إسهام القطاع الخاص في التعليم العام.
- * دراسة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التعليم العام.
- * تخفيض معدلات التسرب إلى نسبة (١٪) لجميع مراحل التعليم العام.
- * تشكيل هيئة وطنية لدعم وإسناد الأسرة.
- * إعداد خطة إعلامية للتوجيه والإرشاد الاجتماعي والبدء في تنفيذها.

الإطار (٣-٢): بيئة الرصد والتقييم

التقييم		عناصر بيئة الرصد والتقييم
ضعيفة	متوسطة	قدرات جمع المعلومات
ضعيفة	متوسطة	جودة معلومات المسح
ضعيفة	متوسطة	قدرات المتابعة الإحصائية
ضعيفة	متوسطة	قدرات التحليل الإحصائي
		القدرة على دمج نتائج التحليل في
ضعيفة	متوسطة	السياسات وتخطيط الموارد
ضعيفة	متوسطة	آليات الرصد والتقييم

الهدف العام الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الهدف المحدد رقم (٤):

القضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي بحلول عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م) إن أمكن وفي المراحل التعليمية كلها بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).

١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)	١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)	١٤٢٢هـ (٢٠٠١)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	مؤشرات الهدف
٩٦.٣	٩٥.٤	٩٦.٠	٩٥.٥	٩٦.٣	٩٥.٤	٩٤.٦	٨٩.٤	٨٥.١	* نسبة البنات إلى البنين في التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والعالي.
٩٧.٣	٩٦.٣	٩٤.٩	٩١.٨	٩٦.٧	٩٥.٨	٩٤.٨	٨٣.٨	٧٣.٧	* نسبة النساء إلى الرجال ممن يلمون بالقراءة والكتابة من أفراد الفئة العمرية من ١٥-٢٤ عاماً.
١٥.٥	١٥.٢	١٥.٩	١٥.٠	١٦.٥	١٦.٥	١٤.٢	١٦.١	١٧.٩	* نسبة النساء العاملات بأجر إلى إجمالي العاملين في القطاعات غير الزراعية.
-	-	-	-	-	-	-	-	-	* نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمانات الوطنية.

الوضع الراهن

شهدت المملكة خلال الفترة المنصرمة تطوراً إيجابياً ملحوظاً في أوضاع المرأة، سواء في مجالات التعليم أو التشغيل أو الصحة^(١). فعلى الرغم من البداية المتأخرة نسبياً في تعليم البنات مقارنة بالبنين، ارتفعت وتائر التحاق البنات بمراحل التعليم المختلفة بشكل متصاعد.

(١) للتفصيل أنظر، تقرير التنمية البشرية لعام ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م) للمملكة العربية السعودية، الفصل الثامن "المرأة والتنمية البشرية".

وتواصل الاتجاه نفسه حتى بلغ في عام ١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م) معدل النمو السنوي المتوسط لإجمالي قيد البنات في جميع مراحل التعليم نحو (٦.٣٪) للفترة ١٣٩٥-١٤٢٨هـ (١٩٧٥-٢٠٠٧م)، في حين بلغ للبنين (٤.٢٪). وبالتالي أمكن سد الفجوة في مؤشرات القيد للجنسين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م).

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن التطور في معدلات القيد الصافي للبنين والبنات في مراحل التعليم هو التعبير الأنسب في قياس أوضاع الالتحاق في النظام التعليمي ومدى استيعاب الفئة العمرية الموازية في المؤسسات التعليمية، حيث يلاحظ أنه ما بين السنوات ١٤٢٢ و١٤٢٨هـ (٢٠٠١ و ٢٠٠٧م) ارتفعت معدلات القيد الصافي للبنين في المرحلة الابتدائية من (٩٣.٣٪) إلى (٩٤.١٪)، وارتفعت النسبة المماثلة للبنات من (٩٠.٦٪) إلى (٩٢.٥٪). أما لمرحلتى التعليم المتوسط والثانوي فقد ارتفعت معدلات القيد الصافي للبنين (وللسنوات ذاتها) من (٥٩.٣٪) إلى (٦٥.٨٪)، وللبنات من (٥٩.٣٪) إلى (٦٤.٣٪). وللمرحلة الجامعية ارتفعت نسبة القيد للبنين من (٢٠.٦٪) إلى (٢٠.٩٪)، وللبنات من (٢٣.٦٪) إلى (٢٦.٩٪). وتشير هذه النسب إلى النتائج الإيجابية لسياسات المملكة في مجال تحقيق المساواة بين البنين والبنات في النظام التعليمي من جهة، وإلى التطور الحاصل أصلاً في استيعاب المؤسسات التعليمية للفئات العمرية الموازية للمراحل التعليمية للبنين والبنات من جهة أخرى. إن تضيق الفجوة بين الجنسين في الالتحاق بالمراحل التعليمية في المجتمع الحديث، قد مكن الإناث من الحصول على التعليم والمهارات المطلوبة وتهيئتهن للمشاركة في سوق العمل بشكل منصف وعادل.

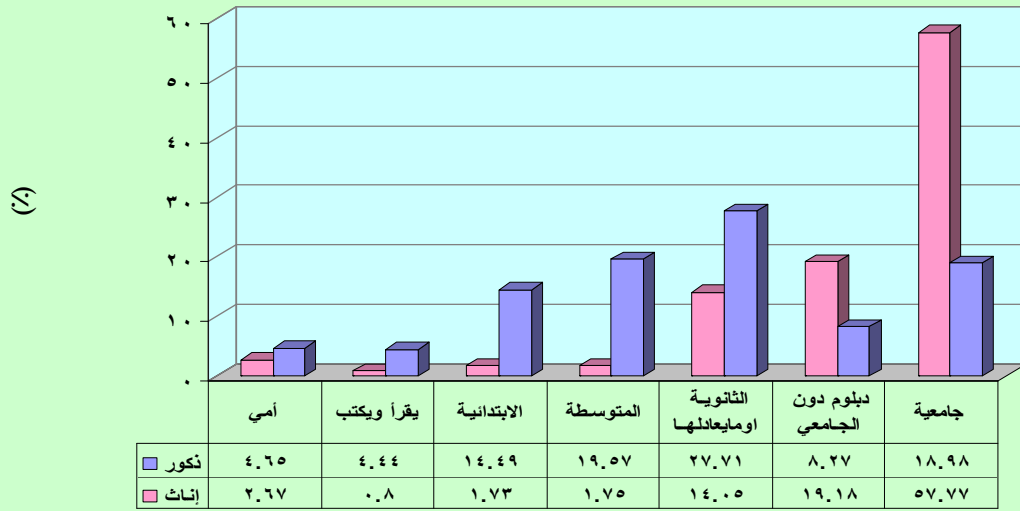
والإنجاز المحرز في تمكين المرأة من الاستفادة من الفرص التعليمية المتاحة كان له ما يوازيه في التقدم بتمكين المرأة صحياً، حيث تحقق على مدى الحقبة الماضية تحسن كبير في الصحة العامة. فقد تم خفض معدلات الإصابة بالأمراض والقضاء على بعضها. ونتيجة للنمو والتحسين في الخدمات الصحية، ارتفع متوسط العمر المتوقع للإناث عند الميلاد ليبلغ (٧٥.٥) عاماً، مقابل نحو (٧٣.١) عاماً للذكور عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م).

أما الوضع التشغيلي للمرأة السعودية ومشاركتها في سوق العمل، فإن دخولها إلى سوق العمل كان يتسم بالبطء في مراحل التنمية الأولى حيث لم تتجاوز نسبة إسهاماتها في سوق العمل (٥.٤٪) حتى نهاية عام ١٤١٢هـ (١٩٩٢م). إلا أنه مع استمرار جهود التنمية خاصة في مجال التعليم، بدأت انعكاساتها تظهر على أوضاع المرأة التشغيلية، حيث ارتفعت هذه النسبة إلى (١٤٪) عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م). وإذا كانت النسب أعلاه تعكس محدودية مشاركة المرأة في قوة العمل، إلا أن هذا الانخفاض جزء من سمة المجتمعات العربية، حيث المشاركة لا تزال منخفضة مقارنة مع باقي المناطق الجغرافية في العالم. مما يتطلب تكثيف الجهود لاستحداث فرص العمل للمرأة في المنطقة العربية وتنويعها، خاصة ومن الملاحظ أن فرص العمل للنساء تتركز غالباً في قطاع التعليم.

ومن سمات مشاركة المرأة في قوة العمل هي مستوى التحصيل التعليمي للمشتغلات، حيث أن أغلب المتعلقات المشتغلات هن من حملة الشهادات الثانوية فما فوق. كما أن معظمهن من الفئات الفتية (٢٥-٣٤ عاماً)، مما يؤشر إلى حداثة دخول المرأة إلى سوق العمل. من ناحية أخرى، لا يبدو أن الزواج معوق أساسي يمنع انخراط المرأة السعودية في سوق العمل، حيث توضح البيانات لعام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م) أن (٦٩.٨٪) من مجموع المشتغلات في الفئة العمرية (١٥ سنة فأكثر) هن متزوجات، وتبلغ هذه النسبة للذكور نحو (٧٥.٥٪).

على صعيد آخر، تقوم المرأة السعودية بدور متصاعد الأهمية في مجال الاستثمار وإدارة الأعمال في مختلف الأنشطة الاقتصادية. وتشير البيانات إلى أن عدد السجلات التجارية المملوكة للنساء تزيد عن (٣٠.٧) ألف سجل تجاري حتى ١٨/٣/١٤٢٧هـ (١٦/٤/٢٠٠٦م). ومعظم هذه السجلات هي لمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم. وتشكل أنشطة تجارة الجملة والتجزئة، وخدمات المال والأعمال والتشييد والبناء، ما يقارب (٩٧.٢٪) من السجلات التجارية النسائية، والباقي في مجالات الصناعة والمناجم والبتروك، وتوليد الكهرباء، واستخراج المياه، والزراعة، وخدمات متنوعة.

الشكل (١-٣)
التوزيع النسبي للمشتغلين حسب المستوى التعليمي ونوع الجنس *
لعام ١٤٢٨ هـ (٢٠٠٧ م)



* نسبة الذكور من إجمالي الذكور، ونسبة الإناث من إجمالي الإناث.

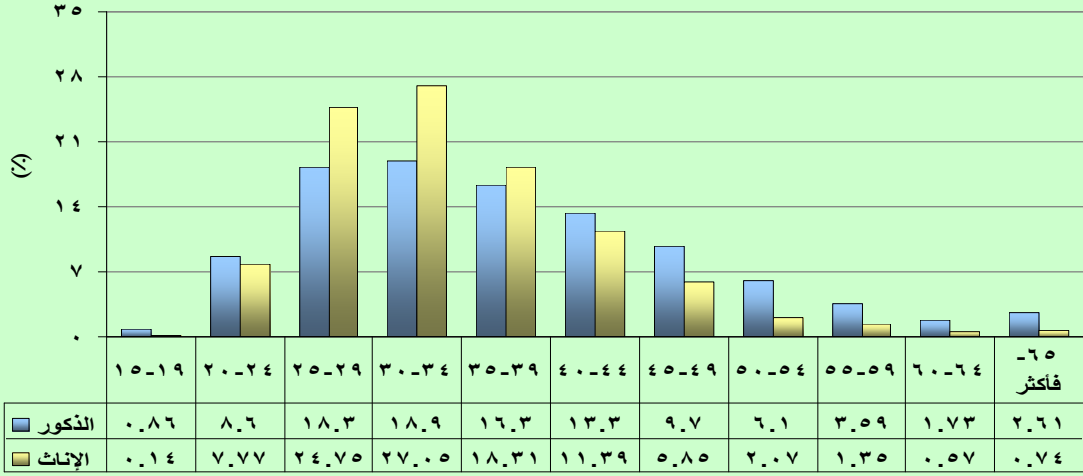
الجدول (١-٣)
التوزيع النسبي للمشتغلين السعوديين حسب المستوى التعليمي ونوع الجنس *
لعام ١٤٢٨ هـ (٢٠٠٧ م)

(%)

المستوى التعليمي	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أمي	١٥٦٤٣٧	٤.٦٥	١٧٨٣٩	٢.٦٧	١٧٤٢٧٦	٤.٣٢
يقرأ ويكتب	١٤٩٤٣٤	٤.٤٤	٥٣٠.٨	٠.٨	١٥٤٧٤٢	٣.٨٤
الابتدائية	٤٨٧١٥٠	١٤.٤٩	١١٥٦٠	١.٧٣	٤٩٨٧١٠	١٢.٣٨
المتوسطة	٦٥٨١٢٧	١٩.٥٧	١١٧٠.٧	١.٧٥	٦٦٩٨٣٤	١٦.٦٢
الثانوية أو ما يعادلها	٩٣١٩٤٤	٢٧.٧١	٩٣٧٤٤	١٤.٠٥	١٠.٢٥٦٨٨	٢٥.٤٥
دبلوم دون الجامعة	٢٧٨٢٥٨	٨.٢٧	١٢٧٩٨٠	١٩.١٨	٤٠.٦٢٣٨	١٠.٠٨
جامعي	٦٣٨١٢٥	١٨.٩٨	٣٨٥٤٧٩	٥٧.٧٧	١٠.٢٣٦٠٤	٢٥.٤٠
فوق الجامعي	٦٣٢٣٩	١.٨٨	١٣٦٢٦	٢.٠٤	٧٦٨٦٥	١.٩١
المجموع	٣٣٦٢٧١٤	١٠٠	٦٦٧٢٤٣	١٠٠	٤٠.٢٩٩٥٧	١٠٠

* نسبة الذكور من إجمالي الذكور، ونسبة الإناث من إجمالي الإناث.

الشكل (٢-٣)
المشتغلون السعوديين (١٥ سنة فأكثر) حسب فئات العمر و نوع الجنس *
لعام ١٤٢٨هـ - (٢٠٠٧م)



* نسبة الذكور من إجمالي الذكور، ونسبة الإناث من إجمالي الإناث.

الجدول (٢-٣)
المشتغلون السعوديون (١٥ سنة فأكثر) حسب فئات العمر ونوع الجنس *
لعام ١٤٢٨هـ - (٢٠٠٧م)

فئات العمر	إناث		ذكور	
	العدد	%	العدد	%
١٩-١٥	٧٢٤	٠.١٤	٢٦٦٤٤	٠.٨٦
٢٤-٢٠	٣٩٠٤٨	٧.٧٧	٢٦٣٩٦٤	٨.٦
٢٩-٢٥	١٢٤٣٥٨	٢٤.٧٥	٥٦٣٢٦٦	١٨.٣
٣٤-٣٠	١٣٥٩١٧	٢٧.٠٥	٥٨٣٥٨٨	١٨.٩
٣٩-٣٥	٩١٩٨٥	١٨.٣١	٥٠٢٩٨٨	١٦.٣
٤٤-٤٠	٥٧٢٥١	١١.٣٩	٤٠٩٨٢٦	١٣.٣
٤٩-٤٥	٢٩٣٩١	٥.٨٥	٣٠٠٠٦٧	٩.٧
٥٤-٥٠	١٠٤١٢	٢.٠٧	١٨٧٣١٩	٦.١
٥٩-٥٥	٦٧٦٣	١.٣٥	١١٠٧٧٠	٣.٥٩
٦٤-٦٠	٢٨٦٧	٠.٥٧	٥٣٢٨٨	١.٧٣
٦٥ فأكثر	٣٧٣٦	٠.٧٤	٨٠٥٨٦	٢.٦١
المجموع	٥٠٢٤٥٢	١٠٠	٣٠٨٢٣٠٦	١٠٠

* نسبة الذكور من إجمالي الذكور، ونسبة الإناث من إجمالي الإناث.

الجدول (٣-٣)
السجلات التجارية النسائية حسب نوع النشاط
حتى ١٨/٣/١٤٢٧هـ - (١٦/٤/٢٠٠٦م)

النشاط	عدد	%
• الزراعة والصيد والغابات	٣٦	٠.١
• الصناعة والمناجم والبترول	٤٧٩	١.٧
• توليد الكهرباء واستخراج المياه	٣٢	٠.١
• التشييد والبناء "مقاولات"	٥٦٣٨	١٨.٣
• تجارة جملة وتجزئة وخدمات تجارية	١٠٠٣١	٣٢.٧
• خدمات المال والأعمال	١٤١٩٥	٤٦.٢
• خدمات متنوعة(*)	٢٩١	٠.٩
إجمالي	٣٠٧٠٢	١٠٠.٠

* تشمل النقل والتخزين والتبريد وخدمات اجتماعية وشخصية وأخرى.
المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

التوجهات المستقبلية

في إطار ما ورد أعلاه يشكل اهتمام خطة التنمية الثامنة منعطفاً بارزاً في الجهود لتطوير أوضاع المرأة وتعزيز تمكينها من المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة. لقد اعتمدت الخطة الثامنة إطاراً مرجعياً للتطور أوسع مما سبق ومؤكداً على منظور تكاملي لتطوير أوضاع المرأة. فقد أكد الأساس الاستراتيجي الثاني للخطة الاهتمام بشؤون المرأة وتطوير قدراتها، وإزالة المعوقات أمام مشاركتها في الأنشطة التنموية، كما تضمنت فصول الخطة الثامنة أهدافاً وسياسات تناولت قضايا تطوير أوضاع المرأة في مجالات متعددة كالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والقوى العاملة.

ولم تقتصر توجهات الدولة حيال تطوير مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي على الأهداف الاستراتيجية والسياسات، بل تناولت بشكل مباشر بلورة آليات تنفيذية لتوسيع هذه المشاركة وتعميقها. وفي إطار زيادة فرص عمل المرأة السعودية وتنويعها، اعتمد مجلس الوزراء عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م) مجموعة من التوجهات والإجراءات لتعزيز النشاط الاقتصادي

للنساء بهدف إحداث نقلة نوعية في أنماط مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ونطاقاته. ويمكن إيجازها فيما يلي:

الإطار (٣-١): خلاصة التوجهات والإجراءات لتعزيز النشاط الاقتصادي للنساء التي اعتمدها مجلس الوزراء في ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)	
أ -	تطوير الخطط والآليات: <ul style="list-style-type: none">• تتولى وزارة العمل بالاشتراك مع وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الخدمة المدنية وضع خطة وطنية متكاملة للقوى العاملة النسائية السعودية تحدد الاحتياجات الفعلية من القوى العاملة النسائية في مختلف التخصصات خلال سنة من تاريخ صدور القرار.• أن يولي صندوق تنمية الموارد البشرية أهمية خاصة لتدريب النساء السعوديات وتوظيفهن ضمن خطته وبرامجه.• تقوم وزارة العمل ووزارة التجارة والصناعة ومجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية بدراسة إمكانية تمديد إجازة الأمومة للمرأة العاملة ليكون ذلك حافزاً وميزة إضافية للمرأة وبما لا يؤثر على الرغبة في توظيفها.
ب -	تطوير آليات التنسيق: <ul style="list-style-type: none">• يتولى مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية تشكيل لجنة نسائية من ذوات الخبرة والكفاية تتولى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتشجيع منشآت القطاع الأهلي على إيجاد نشاطات ومجالات عمل للمرأة السعودية دون أن يؤدي ذلك إلى فتح ثغرة لاستقدام عمالة نسائية وافدة وتهيئة فرص إعداد السعوديات وتأهيلهن وتدريبهن للعمل في تلك النشاطات والمجالات، وتوفير الدعم المادي والمعنوي اللازم لقيام هذه اللجنة، على أن تسهم الجهات الحكومية كل جهة حسب اختصاصها في تحقيق ذلك.
ج -	تطوير المشاركة في القطاع الخاص: <ul style="list-style-type: none">• على الجهات الحكومية التي تصدر تراخيص لمزاولة النشاطات الاقتصادية، كل جهة في مجال اختصاصها، استقبال طلبات النساء لاستخراج التراخيص اللازمة لمزاولة تلك النشاطات التي تمنحها هذه الجهات وإصدارها وفقاً للأنظمة والضوابط الشرعية.• على الجهات ذات العلاقة تخصيص أراضٍ أو مناطق داخل حدود المدن وتجهيزها لإقامة مشروعات صناعية تعمل فيها النساء.• على وزارة العمل بالتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية ووزارة الشؤون الاجتماعية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ أسلوب العمل عن بُعد كأحد المجالات الجديدة التي يمكن أن تعمل من خلالها المرأة وتنفيذ ذلك ومتابعته.
د -	تطوير المشاركة في الدولة: <ul style="list-style-type: none">• على جميع الجهات الحكومية التي تقدم خدمات ذات علاقة بالمرأة إنشاء وحدات وأقسام نسائية، بحسب ما تقتضيه حاجة العمل فيها وطبيعته، خلال مدة زمنية لا تزيد عن سنة من تاريخ صدور هذا القرار.

التحديات أمام تحقيق الهدف

■ **الإناث والأمية:** بلغت نسبة الأمية بين الإناث من السكان السعوديين الإناث (١٠ سنوات فأكثر) (٢٠.٢٪) في عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م). والنسبة المماثلة للذكور كانت (٧.٣٪). وكما سبق بيانه فإن للتعليم ومحو الأمية أهمية حاسمة في زيادة قدرة المرأة على المشاركة في المجتمع وتحسين نوعية حياتها.

ويتوقع في هذا المجال، أن يسهم تطبيق إلزامية التعليم الابتدائي في المعالجة الجذرية لهذه القضية، علاوة على البرامج القائمة التي تستهدف معالجة الأمية عند الكبار أو الذين هم خارج السن التربوي، والتي تديرها كل من الدولة والقطاع الخاص.

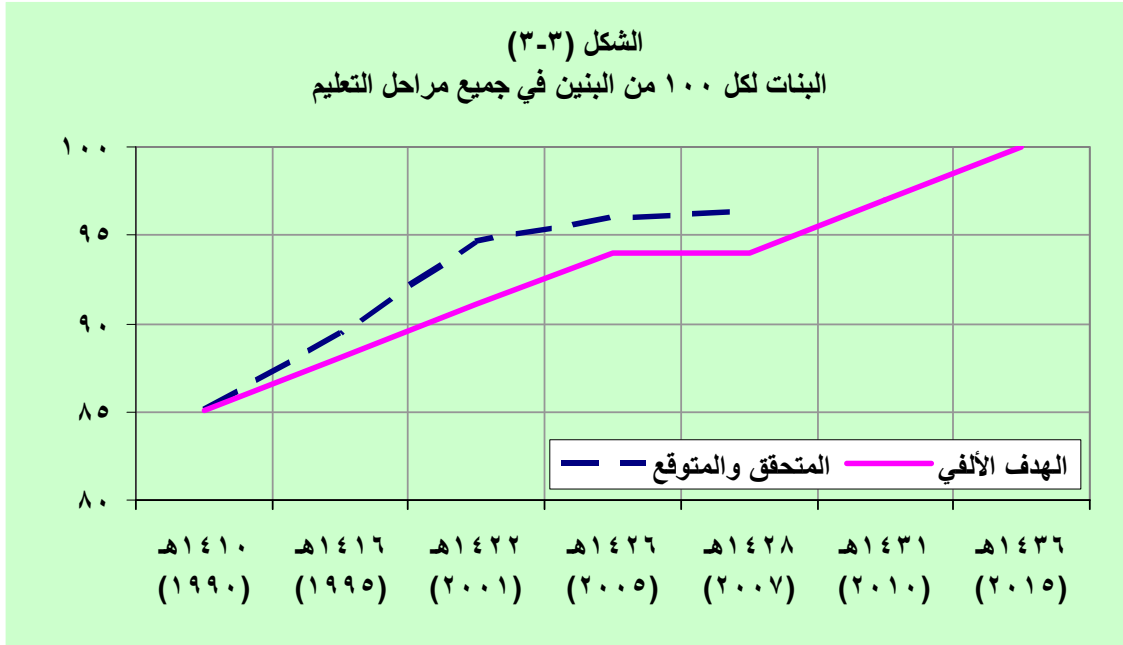
■ **الإناث ومسار التعليم:** يشكل التعليم الثانوي بدايات التوجهات التخصصية حيث يتوزع الطلبة على عدد من المسارات التي تحدد التوجهات اللاحقة في التعليم العالي. وتبرز أهمية هذا الموضوع عند مراجعة مؤشرات الالتحاق في التعليم الثانوي، حيث بلغت نسبة مخرجات الإناث من الفرع الأدبي (٦٠.٨٪) من مجموع مخرجات الإناث في التعليم الثانوي عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م). إن الالتحاق بالفرع الأدبي لا يتيح للطلبة الالتحاق بالكليات العلمية والتطبيقية، حيث لا يكون أمامهم سوى الالتحاق بكليات العلوم الإنسانية والتربوية والتي يبدو أن سوق العمل قد تشبع من خريجها

وعلى صعيد التعليم العالي، يبين نمط مشاركة الإناث وللعام نفسه استمرار ذات التوجهات القائمة في التعليم الثانوي قدر ارتباطها بالمسارات النظرية أو التطبيقية، حيث شكلت خريجات "التربية والتعليم" و"العلوم الإنسانية" (٩٣٪) من مجموع الخريجات. ويؤشر هذا الوضع ضعف المواعمة بين احتياجات سوق العمل والاقتصاد الحديث من جهة، وتوجهات طالبات التعليم العالي التخصصية من جهة أخرى.

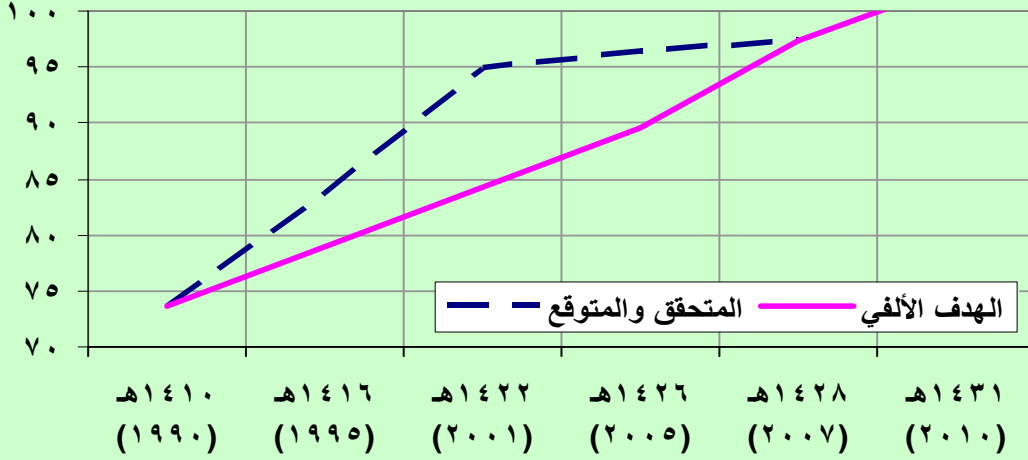
البيئة المساندة لتحقيق الهدف

يحظى موضوع تطوير أوضاع المرأة وتمكينها بدعم كامل من الدولة في المملكة، حيث ينعكس في تركيز برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية على هذا البعد التنموي وإعطائه الأولوية. كما أن المعالجة الشاملة الجاري تنفيذها لتوسيع مشاركة المرأة، بجميع أبعادها، سواء كانت تعليمية أو صحية أو تشغيلية أو أسرية، يعزز كثيراً نجاح السياسات والآليات المعتمدة لتحقيق هذا الهدف.

وتوفر التوجهات والإجراءات المعتمدة لتعزيز النشاط الاقتصادي للنساء التي تضمنها قرار مجلس الوزراء الصادر عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)، والتي تم استعراضها أعلاه، عوامل مساندة فعالة لمسيرة تطوير دور المرأة السعودية وتعزيز قدراتها وإسهاماتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.



الشكل (٤-٣)
البنات لكل ١٠٠ من البنين ممن يلمون بالقراءة والكتابة
في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة



الإطار (٢-٣): لمحة عن الوضع الراهن

هل سيتم تحقيق الهدف بحلول ١٤٣٦ هـ (٢٠١٥ م)؟

لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	غير ممكن	محتمل	متوقع ✓
ضعيف	ضعيف لكنه في تحسن	معتدل	وضع البيئة المساندة لتحقيق الهدف ✓ قوي

الإطار (٣-٣): سياسات وأهداف محددة ذات علاقة بالهدف الألفي منتقاة من خطة التنمية الثامنة

١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩م).

- * تحقيق معدل التحاق قدره (١٠٠٪) في مرحلة التعليم الابتدائي.
- * زيادة معدل مشاركة المرأة السعودية في قوة العمل الوطنية من (١٠.٣٪) إلى (١٤.٢٪) بنهاية الخطة.
- * رفع معدل مشاركة الإناث من خريجات المرحلة الثالثة (فوق الثانوي) من (٨٢.٨٪) في بداية الخطة إلى (٨٨.٨٪) بنهايتها.
- * إجراء دراسات للأنظمة والتعليمات النافذة وبيان ما يحتاج منها إلى تعديلات لضمان مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي.
- * اعتماد تدابير محددة للتصدي لبطالة الإناث.
- * دعم الدور التنموي للمرأة في المجتمع وتضمين المناهج التربوية بما يدعم هذا الدور.

الإطار (٤-٣): بيئة الرصد والتقويم

التقييم		عناصر بيئة الرصد والتقويم	
ضعيفة	متوسطة	✓قوية	* قدرات جمع المعلومات
ضعيفة	متوسطة	✓قوية	* جودة معلومات المسح
ضعيفة	متوسطة	✓قوية	* قدرات المتابعة الإحصائية
ضعيفة	متوسطة	✓قوية	* قدرات التحليل الإحصائي
			* القدرة على دمج نتائج التحليل في السياسات وتخطيط الموارد
ضعيفة	متوسطة	✓قوية	* آليات الرصد والتقويم

الهدف العام الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال

الهدف المحدد رقم (٥):

تخفيض وفيات الأطفال دون الخامسة إلى الثلث بين عامي (١٤١٠ و ١٤٣٦هـ)
(١٩٩٠ و ٢٠١٥م).

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م)	١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)*
* معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر (لكل ألف طفل)	٤٤٠٠	٣٤٠٠	٢٢٠٦	٢٢٠٨	٢٢٠٣	٢١٠٧	٢١٠٧	١٢
* معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف مولود)	٣٤٠٠	٢٧٠٠	٢٠٠٢	١٩٠٤	١٩٠٠	١٨٠٦	١٨٠٦	١٠
* نسبة الأطفال المحصنين ضد الحصبة خلال السنة الأولى من العمر (%)	٨٨٠٢	٩٤٠٤	٩٢٠١	٩٦٠٧	٩٦٠٥	٩٥٠٢	٩٥٠٧	٩٨

* متوقع

الوضع الراهن

شهدت الخدمات الصحية في المملكة خلال العقدين الماضيين تطوراً مرموقاً، ومن بينها أنشطة خدمات الرعاية الصحية الأولية التي أتمدت كإستراتيجية أساسية تهدف إلى التوسع في تقديم الخدمات الصحية الأساسية بصورة متكاملة وبدرجة عالية من الكفاءة لجميع التجمعات السكانية، وقد شملت أنشطتها عدة برامج منها إنشاء السجل الصحي العائلي، ورعاية الأمومة والطفولة، والرعاية الصحية المتكاملة للطفل، ومكافحة الأمراض السارية، والإصحاح الأساسي للبيئة، فضلاً عن برامج رعاية مرضى الأمراض غير السارية، مع تطبيق معايير ومتابعة الجودة النوعية. ويوفر برنامج الرعاية الصحية المتكاملة للطفل متابعة مستمرة لنمو الأطفال حتى (٥) سنوات، حيث يشتمل على أنشطة مكافحة الإسهال وسوء التغذية، إضافة إلى برنامج التحصين الموسع ضد الأمراض السارية الذي حقق تحسناً في معدلاته فارتفعت نسبة الأطفال الذين تم

تحصينهم ضد الحصبة والحصبة الألمانية والنكاف خلال السنة الأولى من العمر من (٨٨.٢٪) عام ١٤١٠هـ (١٩٩٠م) إلى (٩٥.٧٪) عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م)، كما وصلت نسبة تحصين الأطفال عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م) ضد الدفتريا والسعال الديكي والتيتانوس إلى (٩٦.١٪)، وضد شلل الأطفال والدرن والالتهاب الكبدي "ب" إلى (٩٦.١٪)، (٩٥.٥٪) على التوالي.

ونتيجة لأنشطة الرعاية الصحية للطفل انخفضت معدلات الإصابة بالأمراض السارية المستهدفة بالتحصين لكل مائة ألف من السكان من (٠.٠١) في عام ١٤١٣هـ (١٩٩٣م) إلى (صفر) في عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م) لشلل الأطفال، ومن (٠.٢٧) إلى (٠.١٤) للسعال الديكي، ومن (١٩.٠) إلى (٥.٤٤) للحصبة، ومن (٢٤.٠) إلى (٠.٣٣) للنكاف، ومن (٠.٠٥) إلى (٠.٠١) للدفتريا، ومن (٠.٣٠) إلى (٠.١١) للكزاز في نفس الفترة.

وقد أدى ذلك إلى خفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة إلى (٢١.٧) حالة لكل ألف مولود حي في عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م) وبنسبة (٥١٪) عن مستواه عام ١٤١٠هـ (١٩٩٠م)، وخفض معدل وفيات الأطفال الرضع إلى (١٨.٦) حالة لكل ألف مولود حي في عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م)، وبنسبة (٤٥٪) عن مستواه في عام ١٤١٠هـ (١٩٩٠م).

وتبين هذه المعدلات أن المملكة تسير بخطى واثقة وأكيدة نحو تحقيق الهدف المحدد أعلاه قبل حلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).

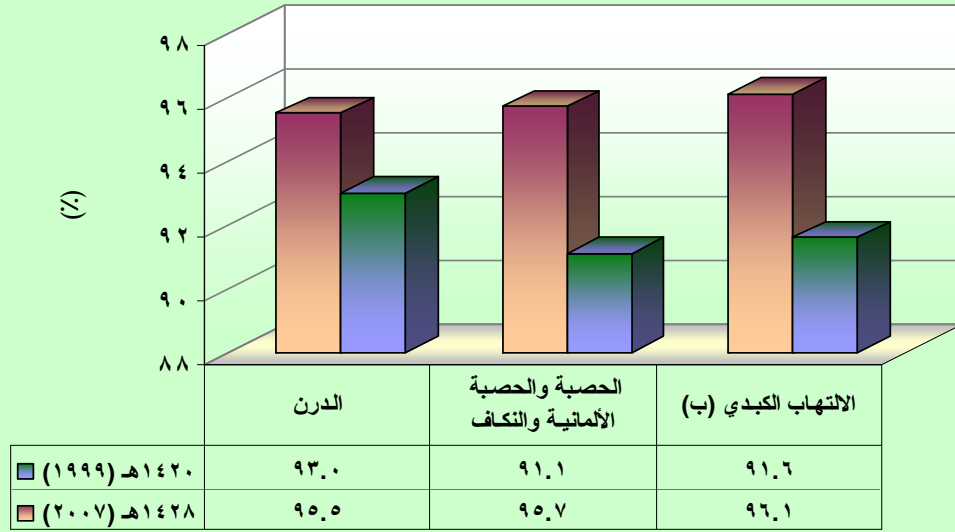
■ **الخدمات الصحية:** يتم توفير الخدمات الصحية في المملكة من خلال شبكة واسعة من المرافق والتجهيزات تشمل (٣٩١) مستشفى تضم (٥٤٧٢٤) سريراً عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م). وبلغ عدد الأطباء (٤٥٥٨٩) طبيبياً، وعدد هيئة التمريض (٨٣٨٦٨) فرداً في ذات العام. كما بلغ عدد المراكز الصحية الحكومية التابعة لوزارة الصحة التي توفر خدمات الرعاية الصحية الأولية (١٩٢٥) مركزاً، بالإضافة إلى (١٠٥٧) مستوصفاً، و(١٣٢٦) عيادة طبية يديرها القطاع الخاص. وتمثل هذه الخدمات نسبة إلى سكان المملكة (٢.٢٩) سريراً، و(٢) طبيبياً و(٣.٥٤) ممرضاً لكل ألف نسمة بحسب تعداد السكان عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م).

■ **الوضع التنظيمي والمؤسسي للخدمات الصحية:** تعد وزارة الصحة الجهة الرئيسة التي تتولى مسؤولية توفير الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية والتأهيلية للسكان حيث بلغت حصتها في إجمالي عدد أسرة المستشفيات (٥٧.٤٪)، وإجمالي عدد الأطباء (٤٦.٦٪) عام ١٤٢٨ هـ (٢٠٠٧م). كما تسهم في توفير الخدمات الصحية، الجامعات من خلال كلياتها ومستشفياتها الطبية بالإضافة إلى جمعية الهلال الأحمر السعودي، ومستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، والخدمات الطبية بالأجهزة العسكرية والأمنية وغيرها من الأجهزة الحكومية، حيث بلغت حصة الأجهزة الحكومية الأخرى في ذات العام (فيما عدا وزارة الصحة) في إجمالي عدد أسرة المستشفيات (١٨.٧٪)، وإجمالي عدد الأطباء (٢٢.٤٪). أما القطاع الخاص فقد بلغت حصته في ذات العام في إجمالي عدد الأسرة وعدد الأطباء (٢٣٪) و(٣٠.٩٪) على التوالي.

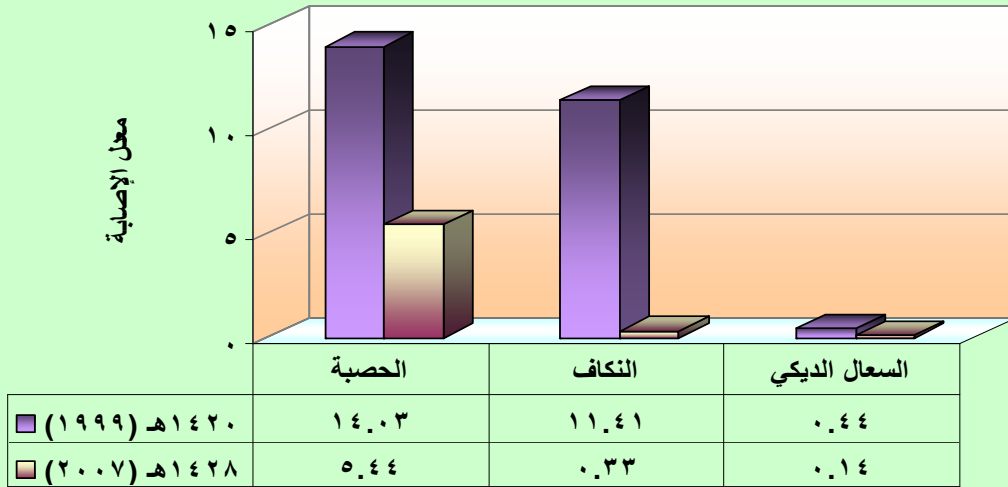
وقد اتخذت المملكة خلال السنوات القليلة الماضية خطوات مهمة تهدف إلى تطوير الخدمات الصحية، من بينها اعتماد النظام الصحي عام ١٤٢٣ هـ (٢٠٠٢م) والمباشرة بتنفيذه، والذي يهدف إلى ضمان توفير الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة لجميع السكان. وقد تم في إطاره تشكيل مجلس الخدمات الصحية، ومجلس الضمان الصحي التعاوني حيث يكون هذا الأخير مسؤولاً عن تطبيق نظام الضمان الصحي على جميع المقيمين الأجانب في مراحله الأولى، وعلى جميع السكان في مرحلة لاحقة.

وفي تطور آخر ذا صلة بالرعاية الصحية والغذائية، تم في عام ١٤٢٤ هـ (٢٠٠٣م) إنشاء الهيئة العامة للغذاء والدواء، تكون مسؤولة عن تحقيق سلامة الغذاء والدواء والمستحضرات الحيوية والكيميائية وغيرها. بالإضافة إلى وضع سياسة واضحة للغذاء والدواء.

الشكل (١-٤)
التحصين ضد أمراض مختارة للأطفال الأقل من سنة



الشكل (٢-٤)
بعض الأمراض السارية
معدل الإصابة لكل مئة ألف نسمة



التوجهات المستقبلية

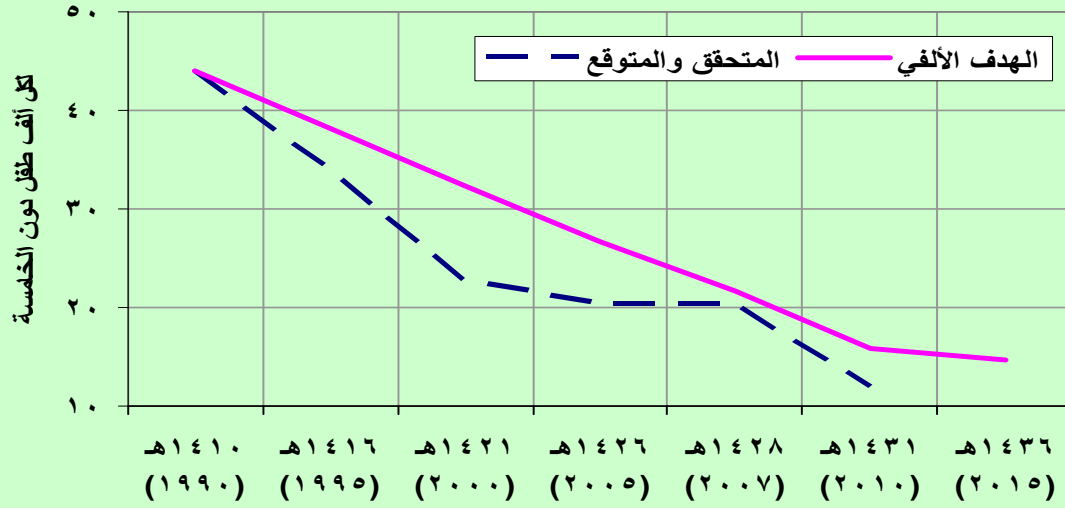
يزداد الطلب على خدمات الرعاية الصحية بشكل مطرد في المملكة، تدفعه عدة عوامل أبرزها النمو السكاني بمعدلات مرتفعة نسبياً، والزيادة في الوعي لدى المجتمع بأهمية العناية الصحية، خاصة الوقائية منها. علماً أنه سيعتبر الاهتمام خلال الفترة القادمة على التنفيذ الكامل لنظام الضمان الصحي التعاوني.

من جانب آخر، وفي إطار تطوير كفاءة الخدمات الصحية، وتحقيق التغطية الشاملة لها سيتم تطوير الهياكل الإدارية والتنظيمية باتجاه إعطاء الجهات والهيئات المحلية الصلاحيات التي تمكنها من تأدية المهام المنوطة بها بكفاءة أكثر، بعيداً عن المركزية. كما سيتم في هذا الإطار، اعتبار المرافق الصحية الحكومية مراكز تكلفة مستقلة تخضع للتقويم والمحاسبة بناء على معايير أداء مناسبة. ويتوقع مع التقدم في تطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني زيادة دور القطاع الخاص في توفير الخدمات الصحية.

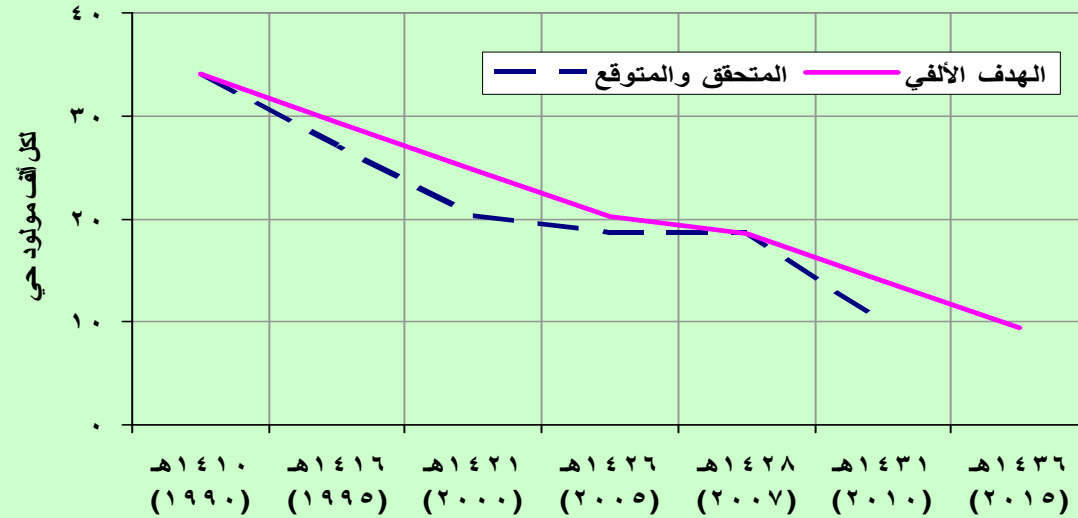
التحديات أمام تحقيق الهدف

إن مساحة المملكة الشاسعة، والتباين في كثافة التجمعات السكانية وانتشارها الواسع، يمثل تحدياً أمام تضييق التباين في مستوى وكفاءة الخدمات الصحية من جهة وضمان التغطية الشاملة من جهة أخرى. وفي هذا الإطار، يستهدف ضمان توفير الخدمات الصحية الأساسية دعم المراكز الصحية الأولية، خاصة تلك التي في المناطق الريفية، وفي مقدمتها خدمات رعاية الأمومة والطفولة، والتوعية الصحية، والخدمات الوقائية وغيرها. خاصة وإن المناطق الريفية لا توفر عوامل جذب للقطاع الخاص كالتالي توفرها المناطق الحضرية، وبالتالي فإنها ستبقى معتمدة على الخدمات الصحية الحكومية إلى حد كبير.

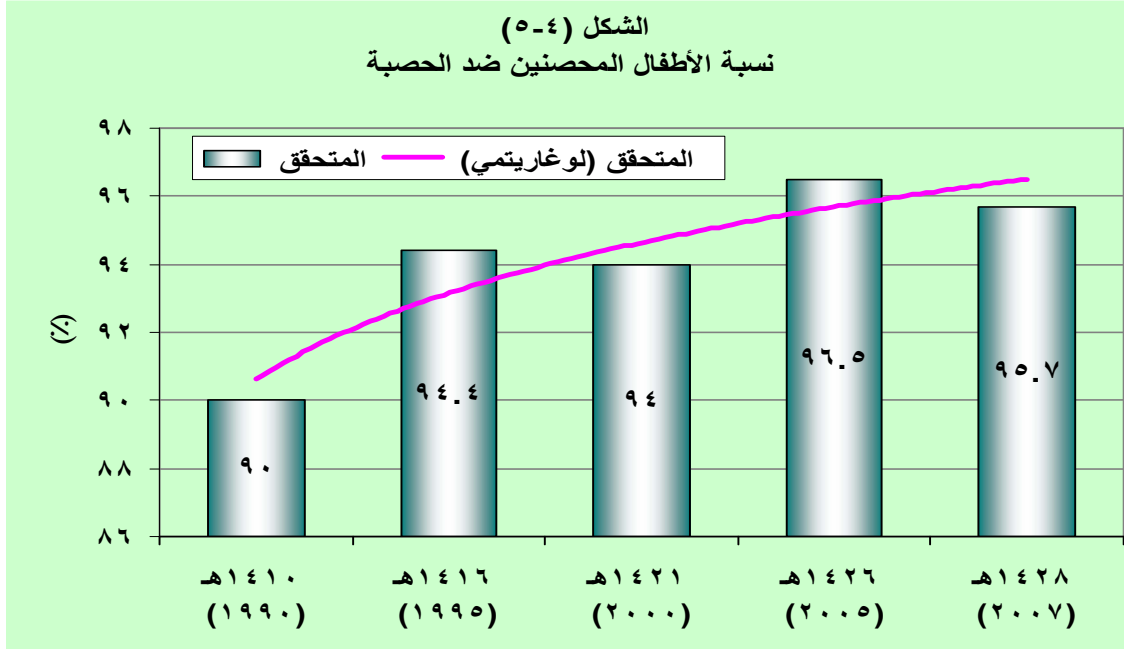
الشكل (٣-٤)
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر



الشكل (٤-٤)
معدل وفيات الأطفال الرضع



الشكل (٥-٤)
نسبة الأطفال المحصنين ضد الحصبة



الإطار (١-٤): لمحة عن الوضع الراهن

	هل سيتم تحقيق الهدف بحلول ١٤٣٦هـ - (٢٠١٥م)؟		
لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	غير ممكن	محتمل	✓متوقع
			وضع البيئة المساندة لتحقيق الهدف
ضعيف	ضعيف لكنه في تحسن	معتدل	✓قوي

الإطار (٢-٤): سياسات وأهداف ذات علاقة بالهدف الألفي منتقاة من خطة التنمية الثامنة
١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩م)

- * زيادة نسبة تحصين الأطفال ضد الدرن إلى (٩٨٪) وضد الحصبة والحصبة الألمانية والنكاف إلى (٩٨٪)، وضد الالتهاب الكبدي "ب" إلى (٩٨٪)، وذلك بنهاية عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م).
- * تخفيض معدل الإصابة بالدرن لكل مئة ألف من السكان إلى (٨)، وبالحصبة إلى (١.٢)، وبالالتهاب الكبدي إلى (١٥) بنهاية عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م).
- * تخفيض معدل وفيات الأطفال الرضع إلى (١٠) من كل (١٠٠٠) مولود حي وذلك بنهاية عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م).
- * تشكيل هيئة وطنية لدعم وإسناد الأسرة.

الإطار (٣-٤): بيئة الرصد والتقويم

التقويم		عناصر بيئة الرصد والتقويم	
ضعيفة	متوسطة ✓	قوية	* قدرات جمع المعلومات
ضعيفة	متوسطة ✓	قوية	* جودة معلومات المسح
ضعيفة	متوسطة ✓	قوية	* قدرات المتابعة الإحصائية
ضعيفة	متوسطة	قوية ✓	* قدرات التحليل الإحصائي
			* القدرة على دمج نتائج التحليل في
ضعيفة	متوسطة	قوية ✓	السياسات وتخطيط الموارد
ضعيفة	متوسطة ✓	قوية	* آليات الرصد والتقويم

الهدف العام الخامس: تحسين الصحة الإنجابية (صحة الأمهات)

الهدف المحدد رقم (٦):

تخفيض معدل وفيات الأمهات عند الولادة إلى الربع بين عامي ١٤١٠ و ١٤٣٦هـ
(١٩٩٠ و ٢٠١٥م).

١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	مؤشرات الهدف
١٤.٦	١٤.٩	١٤	٤٨	٤٨	* معدل الوفيات النفاسية (في كل مئة ألف ولادة حية)
٩٧	٩٦	٩١	٩١.٤	٨٨	* نسبة الولادات تحت إشراف كوادر صحية ماهرة (%)

الوضع الراهن

يستهدف برنامج الرعاية الشاملة للأمهات توفير أنشطة رعاية صحية متكاملة لهن وتشمل رعاية ما قبل الزواج، ورعاية ما بعد الزواج خلال فترات ما قبل وأثناء وبعد الحمل، وقد أثمر التطور الكمي والنوعي لمخرجات هذا البرنامج إلى تحسن جلي في مؤشرات رعاية الأمومة. حيث ارتفعت نسبة الأمهات الحوامل اللاتي يتم توفير الرعاية الصحية لهن بواسطة مهنين صحيين من (٩٠٪) إلى (٩٧٪)، كما ارتفعت نسبة تحصين الأمهات ضد الكزاز الوليدي من (٩٣٪) إلى (٩٥.٥٪) خلال الفترة من عام ١٤٢٠هـ (٢٠٠٠م) إلى عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م). وارتفعت نسبة الولادات التي تمت تحت إشراف مهنين صحيين من (٨٨٪) إلى (٩٧٪) خلال المدة من عام ١٤١٠هـ (١٩٩٠م) إلى عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م). كما انخفض معدل وفيات الأمهات عند الولادة (معدل الوفيات النفاسية) في كل مئة ألف ولادة حية من (٤٨) إلى (١٤.٦) حالة خلال نفس الفترة.

وفي ضوء المؤشرات التي تحققت يكون الهدف المحدد بتخفيض معدل وفيات الأمهات عند الولادة إلى الربع قد تحقق قبل حلول العام المستهدف، ويرجع ذلك إلى برامج الرعاية

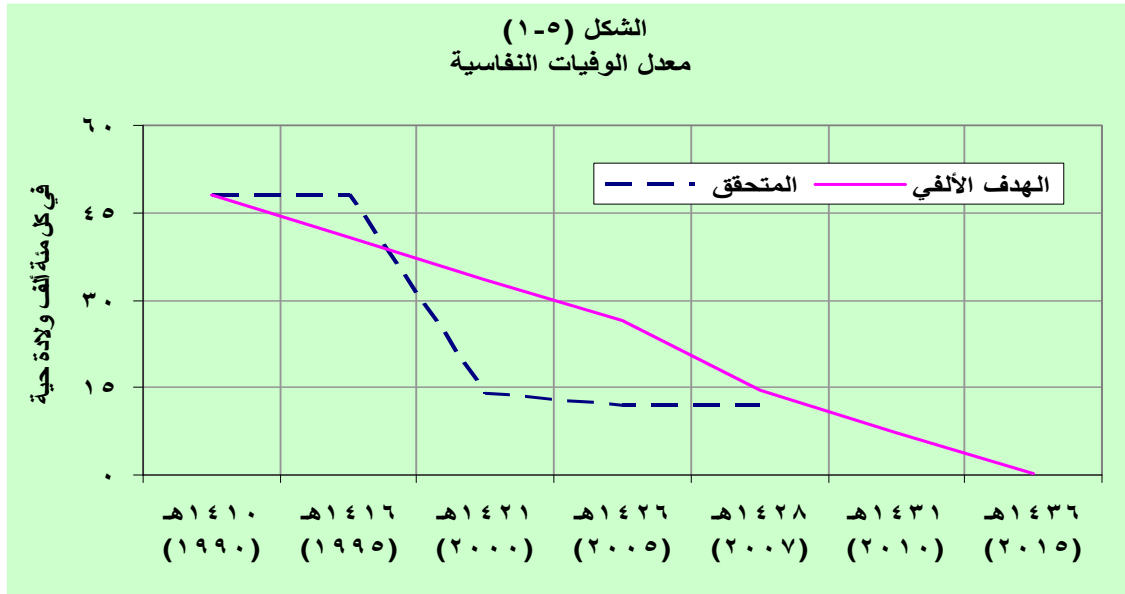
الصحية الجاري تنفيذها حالياً، حيث إن التقدم المستمر في تخفيض معدل وفيات الأمهات جاء نتيجة التغطية الشاملة المستهدفة للخدمات الصحية الأساسية خاصة في المناطق الريفية، وفي مقدمتها خدمات رعاية الأمومة، وخدمات التوعية والتثقيف الصحي، وغيرها من الخدمات الوقائية.

التوجهات المستقبلية

الاستمرار في تعزيز برامج الرعاية الصحية لتوفيرها بكفاءة عالية للأمهات أثناء الحمل وأثناء الولادة وما بعدها، وتحقيق التغطية الصحية الكاملة للحوامل، وأن تتم كل الولادات تحت إشراف مهنيين صحيين مع الاستمرار في دعم برامج تحصين الأمهات ضد مرض الكزاز، ودعم برامج التوعية والتثقيف الصحي.

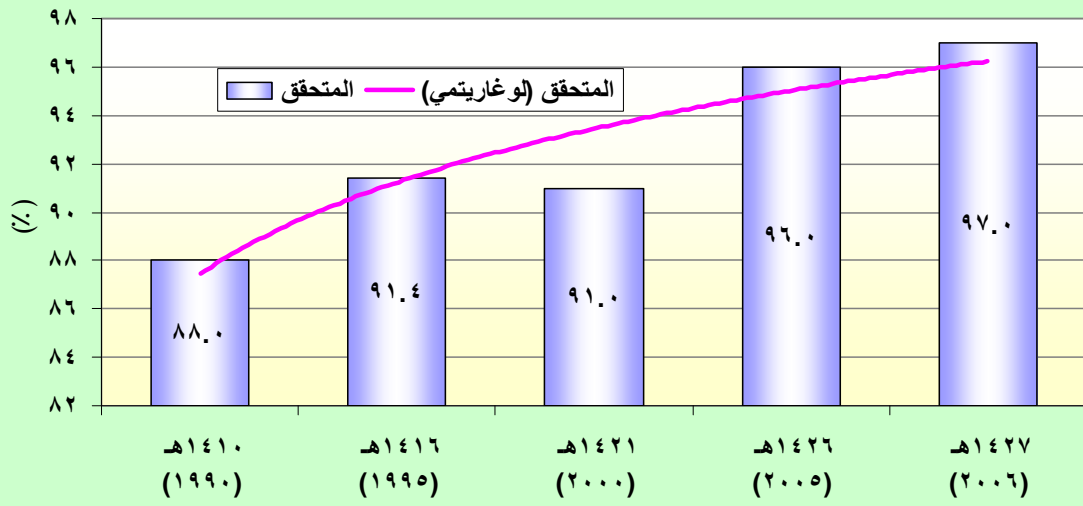
التحديات أمام تحقيق الهدف

إن استمرار الزيادة السكانية بمعدلات عالية نسبياً، وما يترتب عليها من زيادة الطلب على خدمات الرعاية الصحية الأساسية بما فيها رعاية الأمومة والطفولة، يجعل الحاجة مستمرة للتوسع في مرافق وبرامج تلك الخدمات لتيسير الحصول عليها من قبل جميع السكان.



الشكل (٥-٢)

نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف كوادر صحية ماهرة



الإطار (٥-١): لمحة عن الوضع الراهن

هل سيتم تحقيق الهدف بحلول ١٤٣٥هـ (٢٠١٥م)؟

لا يمكن الإجابة
نقص المعلومات

ضعيف

غير ممكن

ضعيف لكنه
في تحسن

محتمل

معتدل

متوقع

وضع البيئة المساندة لتحقيق الهدف
قوي

الإطار (٥-٢): أهداف محددة ذات علاقة بالهدف الألفي منتقاة من خطة التنمية الثامنة

١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩م)

- * زيادة نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف مهنيين صحيين إلى (٩٧٪) عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م).
- * زيادة نسبة الأمهات الحوامل اللاتي يتم توفير الرعاية الصحية لهن بواسطة مهنيين صحيين إلى (٩٨٪).
- * إضافة (١٥٥٠) مركز رعاية صحية أولية منها (٣٠٠) مركز جديد و(١٢٥٠) مركزاً يتم إنشاؤها كإحلال بدل المراكز المستأجرة.

الإطار (٥-٣): بيئة الرصد والتقويم

التقييم		عناصر بيئة الرصد والتقويم	
ضعيفة	متوسطة	✓قوية	* قدرات جمع المعلومات
ضعيفة	✓متوسطة	قوية	* جودة معلومات المسح
ضعيفة	✓متوسطة	قوية	* قدرات المتابعة الإحصائية
ضعيفة	متوسطة	✓قوية	* قدرات التحليل الإحصائي
			* القدرة على دمج نتائج التحليل في
ضعيفة	متوسطة	✓قوية	السياسات وتخطيط الموارد
ضعيفة	✓متوسطة	قوية	* آليات الرصد والتقويم

الهدف العام السادس: مكافحة فيروس مرض نقص المناعة البشري المكتسب (الإيدز) والملاريا والأمراض الأخرى

الهدف المحدد رقم (٧):

وقف انتشار فيروس مرض نقص المناعة البشري المكتسب بحلول عام ١٤٣٦هـ
(٢٠١٥م) والبدء في تخفيض معدلاته.

مؤشرات الهدف	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)
* عدد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة (تراكمي)	٨٩١٩	١٠١٢٠	١١٥١٠	١٢٦٥٢
* عدد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسب بين الحوامل في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة	صفر	صفر	صفر	صفر

الهدف المحدد رقم (٨):

وقف انتشار الملاريا والأمراض الرئيسية الأخرى بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م) والبدء
في تخفيض معدلاتها.

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)
* معدلات الإصابة بالملاريا والوفيات الناجمة عنها (في كل مئة ألف من السكان)	١٢٥	١٠٦	٣٥	٧.٧	٥	٤.٧	٤.٤٥	٣.٧
- إصابات	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
- وفيات	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
* نسبة السكان في المناطق المعرضة لأخطار الملاريا الذين يستخدمون إجراءات وتدابير فعالة للوقاية من الملاريا وعلاجها (%)	٩٠	-	-	-	-	٩٤	٩٤.٥	٩٥
* معدلات الإصابة بالدرن الرئوي ومعدلات الوفيات الناتجة عنه (في كل مئة ألف من السكان):	١٨.٦	١١.٥	١١.٨٢	٩.٦	١٠.١	١٠.٣	١٠.٩	١٠.٦
- إصابات	-	-	-	-	-	-	-	-
- وفيات	-	-	-	-	-	-	-	-
* نسبة حالات الدرن الرئوي التي يتم اكتشافها وعلاجها من خلال نظام (DOTS) (%)	-	-	-	٧٢.٣	٨٥	٧٢.٣	٧٢.٥	م.غ

الوضع الراهن

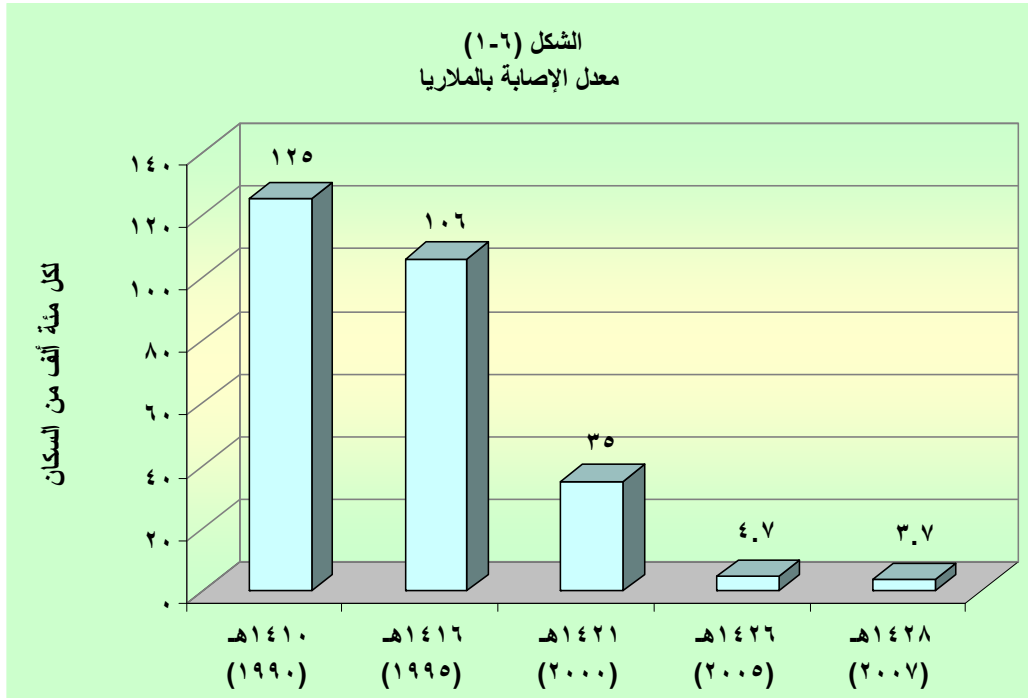
■ **مكافحة فيروس نقص المناعة البشري المكتسب:** تولى المملكة اهتماماً كبيراً لمكافحة مرض نقص المناعة البشري المكتسب بهدف تحجيم انتشاره والسيطرة عليه أخذاً في الاعتبار الأعداد الكبيرة التي تستقبلها المملكة من الوافدين من مختلف البلدان، وقد بلغ إجمالي العدد التراكمي لحالات الإصابة التي تم اكتشافها حتى نهاية ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م) ١٢٦٥٢ حالة، منها ٣٠٣٣ من المواطنين، ٩٦١٩ من غير المواطنين. بينما بلغ عدد الحالات المكتشفة ١١٤٢ حالة خلال عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧) موزعة إلى ٧٦٧ حالة من غير المواطنين، ٣٧٥ حالة من المواطنين منهم (٥٪) أقل من ١٥ سنة، (٧٨٪) من ١٥ إلى ٤٩ سنة، (١٧٪) أكبر من ٤٩ سنة.

ومن أجل السيطرة وتحجيم انتشار هذا الفيروس في المملكة، فقد اهتمت الدولة بتوفير سبل الوقاية منه نظراً لتواجد أعداد كبيرة من العمالة الوافدة التي يتم استقدامها من دول عديدة. ويمثل "البرنامج الوطني لمكافحة مرض نقص المناعة المكتسب" محور الجهود الوطنية الهادفة إلى مكافحة هذا المرض والوقاية منه. ويشتمل هذا البرنامج على الجوانب التالية:

- أنشطة التوعية والتثقيف الصحي حيال التعريف بالمرض، ووسائل انتشاره وسبل الوقاية منه. وتشتمل على برامج إعلامية متعددة.
- نظام للمراقبة الوقائية يشتمل على مسوحات دورية لبعض الفئات المحتمل تعرضها للفيروس، بالإضافة إلى التأكد من سلامة الدم المنقول، وفحص العمالة الوافدة للتأكد من خلوها من الفيروس قبل منحها ترخيص الإقامة والعمل.
- سجل وطني للحالات التي يتم اكتشافها من أجل متابعتها واتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية حيالها.
- يتم تنفيذ العديد من الأنشطة التوعوية والتثقيفية لمكافحة مسببات المرض وذلك من خلال وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.
- تقام محاضرات وندوات للتوعية فيما يتعلق بمرض الإيدز في جميع مناطق المملكة بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة هذا المرض.

ويوجد في المملكة ثلاثة مراكز متخصصة كاملة التجهيز لعلاج المصابين بمرض نقص المناعة المكتسب موزعة في مدينة الرياض ومدينة جدة ومدينة الدمام.

■ **مكافحة الملاريا:** انخفض معدل الإصابة بالملاريا انخفاضاً ملحوظاً خلال السنوات الماضية من (١٢٥) حالة في كل مئة ألف من السكان عام ١٤١٠هـ (١٩٩٠م) إلى (٣.٧) حالة عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م). ويتوقع التخلص الكامل من إصابات الملاريا في المملكة بحلول عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠م).

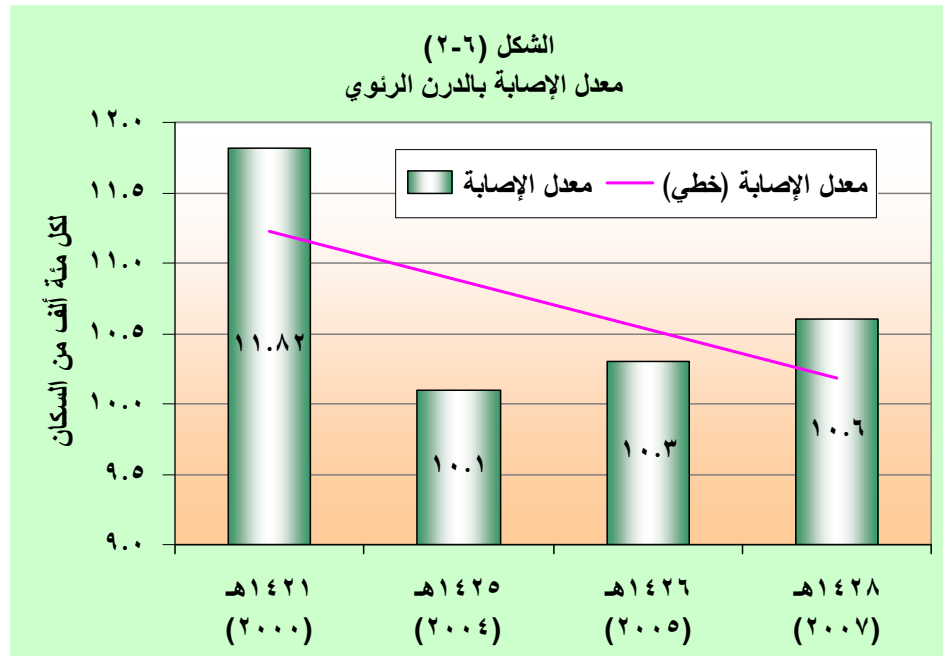


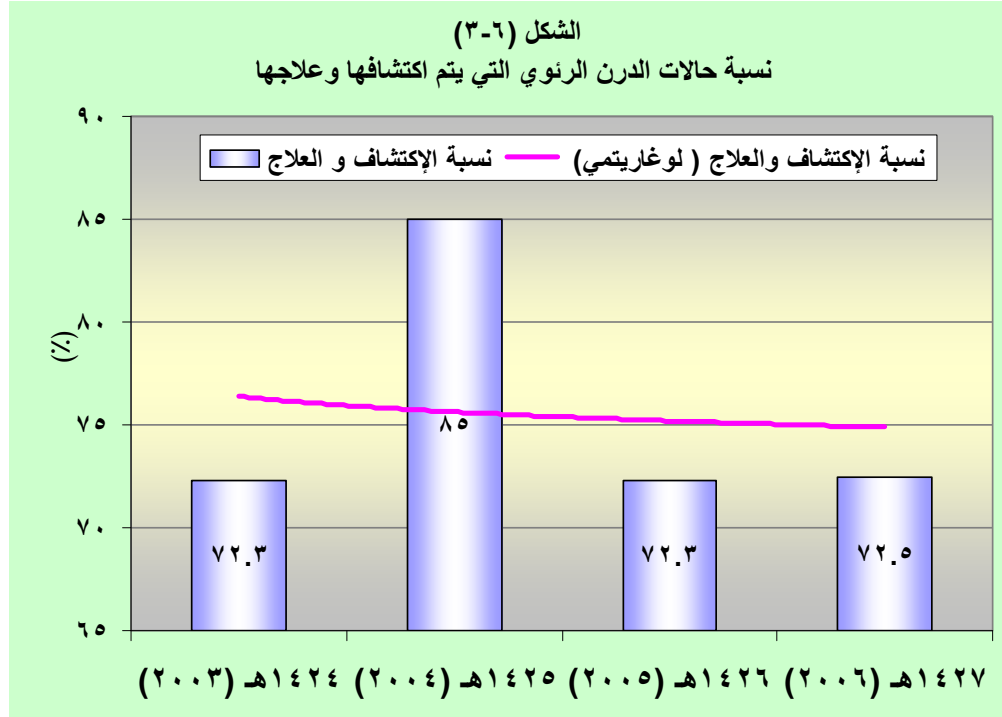
- وترتكز استراتيجية المملكة في مكافحة هذا المرض على الدعائم الأساسية التالية:
- سرعة التشخيص والعلاج المبكر للحالات التي تظهر عليها أعراض المرض، مع اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لمنع انتشارها.
- مكافحة الشاملة والمستمرة للبعوض الناقل للمرض من خلال رش المنازل والأحياء والأراضي. هذا بالإضافة إلى تجفيف الأراضي الرطبة والسبخات حيث يكثر توالد البعوض.

- القيام بحملات توعية، تهدف إلى مشاركة المجتمع في إجراءات الوقاية والمكافحة.
- توفير شبكة رصد ومراقبة على قدر كبير من الكفاءة خاصة في المناطق الأكثر تعرضاً لمخاطر الملاريا.

■ **مكافحة الدرن الرئوي:** تنفذ المملكة برنامجاً وطنياً لمكافحة مرض الدرن الرئوي يهدف إلى التخلص من هذا المرض، وذلك بإتباع آلية المعالجة قصيرة الأمد تحت الإشراف المباشر (DOTS). وقد تم البدء بتطبيق هذه الآلية عام ١٤١٩هـ (١٩٩٨م) وتم تعميمها على جميع مناطق المملكة ابتداءً من عام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠م). ويتمثل الهدف المحدد للبرنامج بالتخلص من المرض بخفض معدل حدوثه إلى (١) لكل مئة ألف نسمة.

وقد حقق برنامج مكافحة خفضاً في معدل الإصابة من نحو (١١.٨٢) حالة عام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠م) إلى نحو (١٠.٦) حالة لكل مئة ألف نسمة عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م). كما ارتفعت نسبة الحالات التي تم اكتشافها وعلاجها وفق آلية المعالجة قصيرة الأمد تحت الإشراف المباشر إلى (١٠٠٪) في عام ١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م).





التوجهات المستقبلية

الاستمرار في تعزيز عمليات مكافحة الأمراض السارية في جميع جوانبها، الوقائية والإرشادية والعلاجية. وتستهدف خطة التنمية الثامنة ربط المراكز الصحية الواسعة الانتشار بالمستشفيات العامة، مما سيعزز من القدرات الفنية لتلك المراكز ويسهم في سرعة رصد الحالات المرضية واتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية بالكفاءة والفاعلية المطلوبة.

من جانب آخر يجري حالياً تطوير شبكة شاملة للمعلومات الصحية تربط جميع المرافق والمراكز الصحية، والأجهزة الحكومية والأهلية ذات العلاقة، مما سيحسن قاعدة البيانات الصحية بشكل عام، وقاعدة بيانات الأمراض السارية بشكل خاص.

التحديات أمام تحقيق الهدف

بالإضافة إلى استضافة المملكة لأعداد كبيرة من العمالة الوافدة، فإنها تستقبل سنوياً ما يفوق المليون ونصف مليون حاج خلال موسم الحج، فضلاً عن نحو من (٣.٥) مليون معتمر. وعلى الرغم من أن القيم الاجتماعية والدينية، من بين عوامل أخرى سبق التطرق إليها، تحد من مخاطر انتشار فيروس نقص المناعة المكتسب، فإن احتمال تفشي الأمراض السارية الأخرى يستدعي جاهزية مستمرة واستعداداً دائماً.

الإطار (٦-١): لمحة عن الوضع الراهن			
هل سيتم تحقيق الهدف بحلول ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م)؟	لا يمكن الإجابة	غير ممكن	محتمل
ضعف	لا يمكن الإجابة	ضعف لكنه	معتدل
ضعف	نقص المعلومات	ضعف لكنه	معتدل
ضعف	نقص المعلومات	في تحسن	معتدل
ضعف	نقص المعلومات	ضعف لكنه	معتدل
ضعف	نقص المعلومات	في تحسن	معتدل

الإطار (٦-٢): بيئة الرصد والتقييم			
التقييم	عناصر بيئة الرصد والتقييم		
ضعيفة	متوسطة	ضعيفة	* قدرات جمع المعلومات
ضعيفة	متوسطة	ضعيفة	* جودة معلومات المسح
ضعيفة	متوسطة	ضعيفة	* قدرات المتابعة الإحصائية
ضعيفة	متوسطة	ضعيفة	* قدرات التحليل الإحصائي
ضعيفة	متوسطة	ضعيفة	* القدرة على دمج نتائج التحليل في السياسات وتخطيط الموارد
ضعيفة	متوسطة	ضعيفة	* آليات الرصد والتقييم

الهدف العام السابع: ضمان الاستدامة البيئية

الهدف المحدد رقم (٩):

دمج مبادئ التنمية المستدامة ضمن سياسات الدولة وبرامجها ووضع حد لهدر الموارد البيئية.

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)
* نسبة مساحة الأرض التي تغطيها الغابات (%)	١.٣٥	١.٣٥	١.٣٥	١.٣	١.٣	١.٣
* نسبة المساحة المحمية للحفاظ على التنوع الإحيائي قياساً بالمساحة السطحية (%)	٣.٣	٣.٩	٣.٧	٤.٢٣	٤.٢٣	٤.٢٣
* كثافة استخدام الطاقة (دولار تعادل قوة شرائية لكل كيلوغرام نפט مكافئ)	٢.٣	٢.٤	٢.٥	٢.٦	-	-
* انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون للفرد واستهلاك غازات الكلوروفلور كربون المسببة لنفاد طبقة الأوزون (طن ODP)	-	-	-	-	-	-
* نسبة السكان المستخدمين للوقود الصلب	-	-	-	-	-	-

الهدف المحدد رقم (١٠):

خفض عدد الأشخاص الذين لا تتوفر لهم سبل الاستفادة المستدامة من مياه الشرب الآمنة إلى النصف بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)
* نسبة السكان الذين يحصلون على مياه آمنة من خلال شبكات توزيع المياه والسقيا بالناقلات بصورة مستدامة في المناطق الحضرية والقروية (%)	٩٤.٢	٩٤.٧	٩٥.٠	٩٥.٠	٩٥.٠	٩٦.٠
* نسبة السكان الذين تتوفر لهم خدمات شبكات الصرف الصحي وخزانات التصريف المنزلية (%)	٩٠.٦	٩٣.٦	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠

الهدف المحدد رقم (١١):

تحقيق تحسن ملحوظ في حياة القاطنين في المناطق العشوائية (الأحياء الفقيرة والمكتظة) بحلول العام ١٤٤١هـ (٢٠٢٠م).

١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	مؤشرات الهدف
-	٩٦	٩٢	٩٠	٨٨	* نسبة الأسر المعيشية الذين يحصلون على حيازة آمنة ^(١)

(١) يشير تعريف "الحيازة الآمنة" إلى الأسر التي تمتلك منازلها أو هي بصدد شرائها، أو تستأجرها بصورة خاصة أو تقيم في مساكن اجتماعية أو تستأجرها من طرف ثالث.

الوضع الراهن

يعد هدف حماية البيئة وتطوير أنظمتها في إطار التنمية المستدامة، أحد الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية. حيث ركزت خطة التنمية الثامنة ١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩م)، على المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث، وحماية الحياة الفطرية وإنائها، والمحافظة على الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها.

■ **البيئة الطبيعية:** شهد قطاع البيئة عدداً من التطورات المهمة خلال السنوات القليلة الماضية، كان من أبرزها اعتماد النظام العام للبيئة ولائحته التنفيذية. كما صدرت موافقة المملكة على "أجندة القرن الحادي والعشرين"، وانضمت المملكة أيضاً إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي بتصديقها على بروتوكول كيوتو في بداية عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م). وقد سبق للمملكة أن انضمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع الإحيائي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. كما قامت أيضاً بمتابعة تنفيذ اتفاقية "بازل" المتعلقة بنقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها، واتفاقية "فيينا" وبروتوكول "مونتريال" ذات العلاقة بحماية طبقة الأوزون.

وفي إطار إعداد الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالبيئة، قامت المملكة بإعداد الاستراتيجية الوطنية للصحة والبيئة، والاستراتيجية الوطنية للبيئة، واستراتيجية وبرامج العمل الوطني لمكافحة التصحر، والاستراتيجية الوطنية للتنوع الإحيائي، والاستراتيجية الوطنية للغابات، والخطة الوطنية لإدارة المناطق الساحلية. وفي إطار سياسة المحافظة على الموارد المائية وترشيدها، تم إصدار "نظام معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها"، كما يجري حالياً تحديث الدراسات من أجل إكمال إعداد خطة وطنية للمياه.

وعلى الصعيد التنفيذي، تم خلال السنوات الخمس الماضية، ترسيم حدود محميتي حرة الحرة في منطقة الجوف، والخنفة بمنطقة تبوك، وهما من أكبر المحميات مساحة. كما تم الإعلان عن إقامة محمية جديدة في جبل شدا الأعلى بمنطقة الباحة، وبذلك بلغ إجمالي المناطق المحمية (١٦) منطقة محمية تبلغ مساحتها الإجمالية (٨٤) ألف كيلو متر مربع، وتمثل (٤.١٪) من مساحة المملكة.

كما تبذل المملكة جهوداً واسعة في المحافظة على الغابات ومتابعة تطبيق الأنظمة الصادرة للحفاظ عليها، وتعمل على تعويض الهدر من هذا المورد بتنفيذ مشاريع التشجير الاصطناعي وتثبيت الكتبان الرملية بالتشجير وإنشاء المنتزهات الوطنية. ويجري حالياً تنفيذ مشروع لحصر الغابات في المنطقة الجنوبية الغربية من المملكة ينفذها معهد بحوث الفضاء - مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بواسطة تقنية الاستشعار عن بعد.

■ **استخدام الطاقة:** تقتصر الطاقة المستهلكة في المملكة على النفط الخام ومشتقاته والغاز الطبيعي. ومع استقرار أسعار هذه المنتجات في السوق المحلي، تتحدد معدلات الاستهلاك بتطور النمو الاقتصادي. فقد بلغ متوسط النمو في الاستهلاك (٥.٧٪) سنوياً خلال الفترة ١٤٢٢-١٤٢٨هـ (٢٠٠٢-٢٠٠٧م)، حيث ارتفع إجمالي الطاقة المستهلكة من نحو (٢١١٦.٣) ألف إلى (٢٧٩٠.٩) ألف برميل نفط مكافئ يومياً خلال المدة نفسها. وقد توزعت معدلات النمو السنوي المتوسط على الفئات الرئيسية للطاقة المستهلكة كما يلي: منتجات مكررة

(٥.٨٪)، نـفـط خـام لـلـحـرق المـبـاشـر (٢.٧٪)، وغاز طـبـيـعـي (٦.١٪).

وتؤشر البيانات المتعلقة بمستوى التلوث لغاز ثاني أكسيد الكربون أن معظم مدن المملكة ومناطقها لا تزال ضمن الحدود المسموح بها، أي أقل من (٠.٠٠٧) جزء من المليون. ويُعد مستوى تركيز مادة الكبريت في المنتجات البترولية ومن بينها وقود المراجـل، المـصـدر الرئـسـي لاتبـعـات هـذا الـغاز. وـقـد أولـت خـطـة التـنـمـية الثـامـنة اهتمـامـاً بـهـذا المـوضـوع.

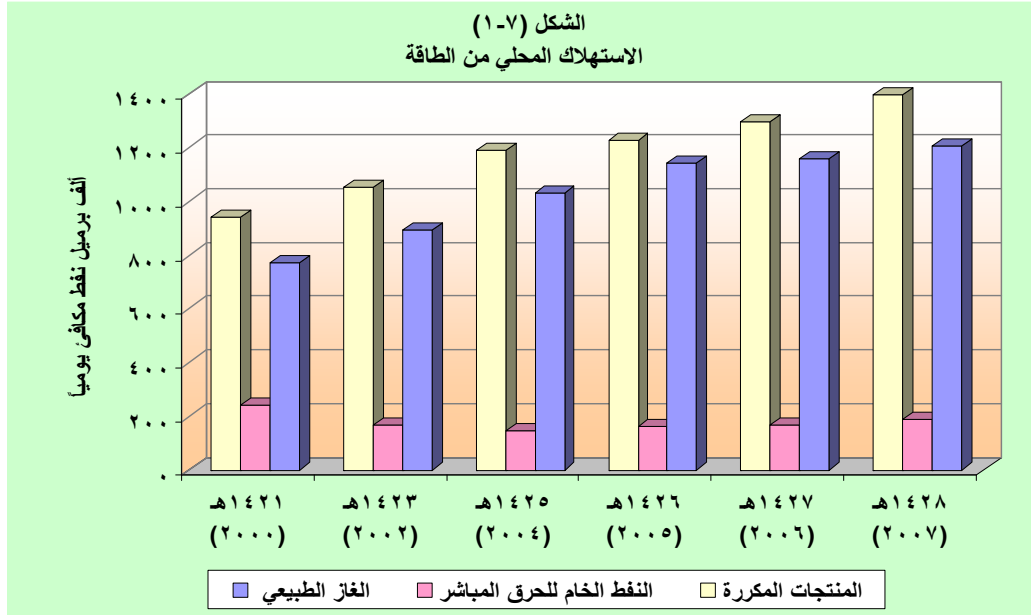
الجدول (٧-١)

الاستهلاك المحلي للطاقة الأولية

(مليون برميل نـفـط مـكـافئ يـومـياً)

حصته في الإجمالي (%)		معدل النمو السنوي المتوسط (٢٠٠٧-٢٠٢٢) (%)	الاستهلاك						البيان
١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)		١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	
٥٦.٨	٥٧.٧	٥.٢	١.٥٨٦	١.٤٦١	١.٣٨٩	١.٣٣٦	١.٢٢٠	١.١٧٩	(أ) إجمالي السوائل النفطية
٦.٨	٧.٩	٢.٧	٠.١٩٠	٠.١٦٧	٠.١٦٢	٠.١٤٦	٠.١٦٦	٠.٢٤٠	- النفط الخام للحرق المباشر
٥٠.٠	٤٩.٨	٥.٨	١.٣٩٦	١.٢٩٤	١.٢٢٧	١.١٩٠	١.٠٥٤	٠.٩٣٩	- المنتجات المكررة
٤٣.٢	٤٢.٣	٦.١	١.٢٠٥	١.١٥٩	١.١٤٢	١.٠٣١	٠.٨٩٦	٠.٧٧١	(ب) الغاز الطبيعي (وقود)
١٠٠	١٠٠	٥.٧	٢.٧٩١	٢.٦٢٠	٢.٥٣١	٢.٣٦٧	٢.١١٦	١.٩٥٠	إجمالي الطاقة

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.



■ **نوعية الحياة:** بلغت نسبة السكان الذين تتوفر لديهم مصادر مياه آمنة بصورة مستدامة نحو (٩٦٪) عام ١٤٢٨ هـ (٢٠٠٧ م)، ونسبة الذين تتوفر لهم شبكات الصرف الصحي وخزانات التصريف المنزلية لعام ١٤٢٨ هـ (٢٠٠٧ م) (١٠٠٪). ويقدر معدل استهلاك الفرد من المياه في المملكة لعام ١٤٢٨ هـ (٢٠٠٧ م) بنحو (٢٣٠) لتر في اليوم، ويعد معدلًا مرتفعاً قياساً بالمعدلات القياسية العالمية التي تتراوح ما بين (١٥٠) و(٢٠٠) لتر للفرد يومياً. ويتأثر استهلاك المياه في المملكة بعدة عوامل أبرزها النمو السكاني والمناخ ومستويات المعيشة.

يتم منذ عام ٢٠٠١ م، استعمال البنزين الخالي من الرصاص، حيث ساهم ذلك في تحسين صحة البيئة في مدن وقرى المملكة من خلال تخفيض انبعاثات جزيئات الرصاص المضرة بالصحة.

على صعيد المسكن، فقد بلغ عدد المساكن في المملكة عام ١٤٢٨ هـ (٢٠٠٧ م) نحو (٤.٢١) مليون وحدة سكنية. ساهم القطاع الخاص في تمويل نحو (٧٥٪) من هذه الوحدات والباقي يسرت الدولة تمويله من خلال قروض صندوق التنمية العقارية (١٧٪) والوحدات التي أنشأتها الدولة ضمن برنامج الإسكان العام ومساكن المرافق الأمنية والتعليمية والصحية (٨٪).

هذا بالإضافة إلى أن الدولة قد تحملت نفقات تطوير البنى التحتية وإنشاء المرافق العامة في كافة الأحياء السكنية، كما قامت الدولة بمنح الأراضي السكنية للمواطنين، خاصة ذوي الدخل المنخفض والمتوسط. وتظهر بيانات التعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م) أن نسبة الأسر المعيشية الذين يحصلون على حيازة آمنة تبلغ نحو (٩٦٪). ويُقصد بهذا المصطلح حسب معايير الأمم المتحدة الأسر التي تمتلك منازلها أو تستأجرها أو تقيم في مساكن اجتماعية أو تسكن في مساكن مقدمة من صاحب العمل، وتحصل تلك الأسر على مياه مأمونة وتنفع بمرافق للصرف الصحي.

التوجهات المستقبلية

في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للبيئة يجري الالتزام بمبدأ التنمية المستدامة، وضمان انسجام جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية مع مقتضيات المحافظة على الموارد الطبيعية واستدامتها، والاستخدام الرشيد للموارد غير المتجددة خاصة الموارد المائية. وفي هذا المجال فإن التوجه هو نحو اقتصار استخدام الموارد المائية في جميع الأنشطة على مصادر المياه المتجددة، وتكثيف الجهود لوقف عملية التصحر، وتطوير نباتات صالحة للأراضي الجافة، ومصادر مياه متجددة مجدية اقتصادياً لأغراض الزراعة وتنمية الغابات. كما يستمر العمل على الحد من انبعاثات الملوثات الصناعية ووسائل النقل، وتطوير حلول تقنية ناجعة للتخلص من غازات الاحتباس الحراري.

وقد بدأت المملكة تنفيذ برنامج طموح لخفض نسبة الكبريت في البنزين والديزل إلى (١٠) أجزاء من المليون بحلول عام ٢٠١٣م، وتقوم حالياً بإعداد ووضع الآلية اللازمة لتنفيذه.

أما على صعيد خدمات المياه والصرف الصحي، فمن المزمع دراسة إنشاء شبكة مزدوجة للأغراض المنزلية إحداهما لمياه الشرب والأخرى للمياه الرمادية للاستعمالات الصحية وغيرها. وسيتم خلال فترة خطة التنمية الثامنة، رفع نسبة تغطية شبكة الصرف الصحي، كما سيتم الارتفاع بنسبة معالجة وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي إلى (٤٠٪)، بالإضافة إلى تخفيض

متوسط نسبة الفاقد في شبكات المياه من نحو (٢٩٪) حالياً إلى نحو (٢٠٪) بنهاية الخطة. وعلى صعيد الإسكان، يجري حالياً وضع استراتيجية شاملة لقطاع الإسكان يتوقع أن تتضمن تحديداً دقيقاً لحاجة جميع فئات المجتمع للسكن، وآليات الدعم والمساندة المطلوبة للفئات المحتاجة. كما تتضمن السياسات والآليات اللازمة لتعزيز دور القطاع الخاص في مجال الإسكان، وتنوع قنوات التمويل وزيادة فاعليتها، علاوة على تطوير دور الإدارات المحلية والإقليمية في جميع أوجه النشاط الإسكاني ومراحله.

وقد قدرت خطة التنمية الثامنة إن المملكة بحاجة إلى نحو مليون وحدة سكنية خلال سنوات الخطة لتلبية متطلبات النمو المتزايد للسكان، ولإحلال بدل المساكن غير اللائقة. وأمام هذا الواقع تتضافر جهود القطاع العام والقطاع الخاص والمؤسسات الخيرية. فقد رصدت الدولة مبلغ (١٠) آلاف مليون ريال للإسكان الشعبي في مختلف مناطق المملكة، مع إعطاء الأولوية للمناطق الأكثر حاجة. وعملت على زيادة رأس مال صندوق التنمية العقارية بنحو (١٨) ألف مليون ريال.

التحديات أمام تحقيق الهدف

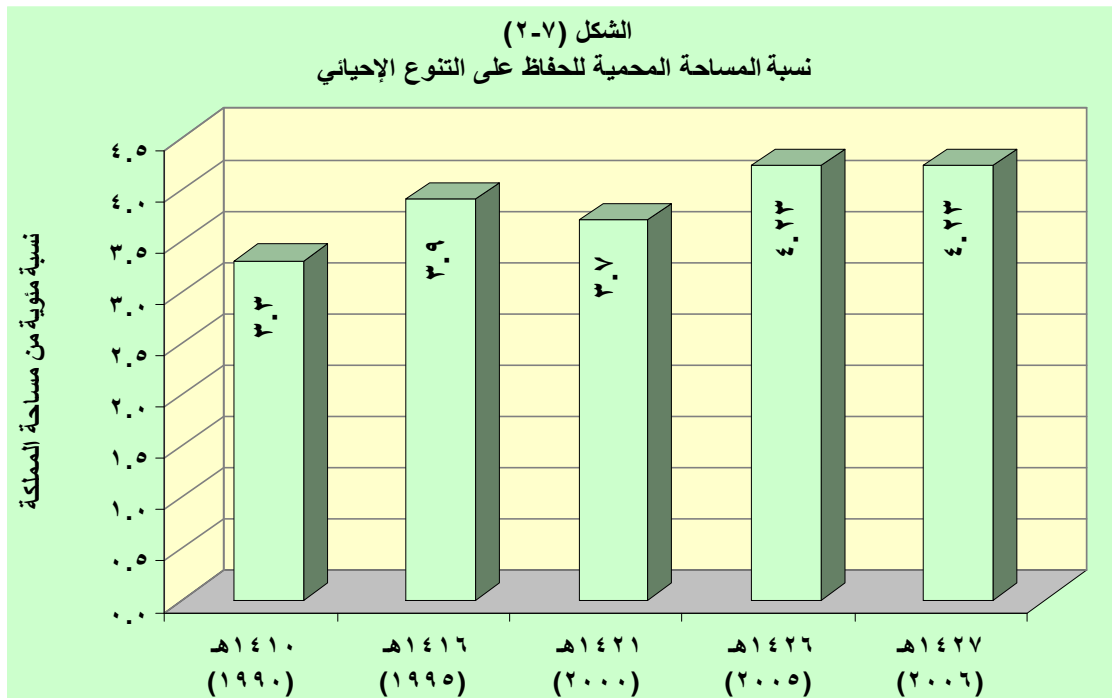
تشكل الاستراتيجيات الوطنية المختلفة التي تم اعتمادها والجاري إعدادها، بما توفره من رؤى واضحة وأهداف محددة، قاعدة متكاملة وموضوعية للعمل الهادف إلى ضمان الاستدامة البيئية. غير أن الأبعاد المكانية والزمنية والقطاعية لتلك الاستراتيجيات تمثل تحدياً أمام وضعها موضع التنفيذ ومتابعة تطبيقها، لما تتطلبه من قدرات إضافية إدارية وفنية، وأهمية عامل التنسيق بين الجهات المعنية المتعددة سواء كانت حكومية أو خاصة.

أما على صعيد توفير خدمات المياه والصرف الصحي والإسكان، يجري حالياً وعلى نطاق واسع، حضرياً وريفيًا، ضمان إنجاز التوسعات الكبيرة المستهدفة في نطاق تغطية هذه الخدمات، وتحسين مستوياتها، وضمان استمراريتها، تطبيقاً للاستراتيجيات العمرانية، مع ما تنطوي عليه من الحد من التوسع العشوائي سواء كان لأغراض سكنية أو صناعية أو خدمية. والنجاح في هذا

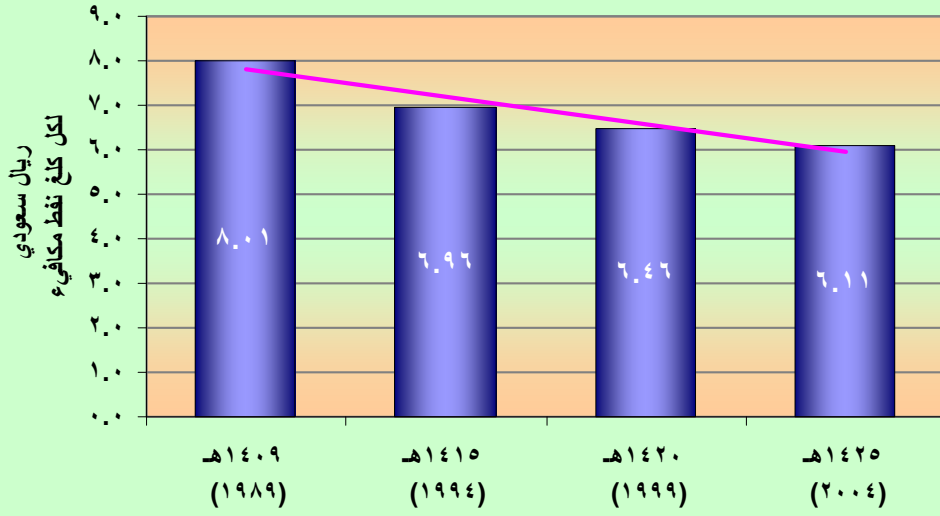
الإطار كفيل بتعزيز تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة وتنمية المناطق القروية.

وعلى الرغم من المساندة الكبيرة التي قدمتها الدولة لقطاع الإسكان وخدماته ومرافقه إلا أن عدداً من التحديات والعوائق قد تظهر نتيجة الطلب المتزايد على المساكن، والاحتياجات المستقبلية منها، وقد يكون من أبرز تلك التحديات:

- انخفاض مساحة الأراضي السكنية المتاحة ضمن النطاق العمراني خاصة في المدن الكبيرة.
- انخفاض حجم المعروض من المساكن الواقعة ضمن قدرات ذوي الدخل المنخفض والمتوسط.
- انخفاض عدد المساكن التي توفرها الجهات الحكومية.
- عدم مواكبة التمويل المتاح من المؤسسات الحكومية والقطاع المصرفي للطلب الكبير والمتزايد على قروض الإسكان.
- وجود عدد من المساكن التي بحاجة إلى إحلال.



الشكل (٣-٧)
استخدام الطاقة



الإطار (٧-١): لمحة عن الوضع الراهن

هل سيتم تحقيق الهدف بحلول ١٤٣٦ هـ (٢٠١٥ م)؟

✓متوقع

محتمل

غير ممكن

لا يمكن الإجابة
لنقص المعلومات

وضع البيئة المساندة لتحقيق الهدف

✓قوي

معتدل

ضعيف لكنه
في تحسن

ضعيف

الإطار (٧-٢): سياسات وأهداف ذات علاقة بالهدف الألفي منتقاة من خطة التنمية الثامنة
١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩م)

- * اشتراط توفير "دراسة الآثار البيئية" ضمن شروط ترخيص المصانع وغيرها من المرافق والمنشآت.
- * تشجيع قيام جمعيات أهلية لحماية البيئة.
- * تضمين المناهج المدرسية مادة الوعي البيئي بدءاً من المرحلة الابتدائية.
- * تنفيذ (٣٥٠) ألف توصيلة منزلية للمياه، و(٦٠٠) ألف توصيلة صرف صحي.
- * إصدار خطة وطنية للمياه خلال فترة الخطة.
- * زيادة مخصصات البحث والتطوير في مجال تقنية تحلية المياه إلى (٤٪) من إجمالي مخصصات قطاع تحلية المياه.
- * توفير الإسكان الملائم للفئات المحتاجة من ذوي الدخل المنخفض والمحدود.
- * تنوع أساليب التمويل والدعم الحكومي وغير الحكومي لغرض توفير المساكن.

الإطار (٧-٣): بيئة الرصد والتقييم

التقييم		عناصر بيئة الرصد والتقييم	
ضعيفة	متوسطة	✓قوية	* قدرات جمع المعلومات
ضعيفة	متوسطة	✓قوية	* جودة معلومات المسح
ضعيفة	متوسطة	✓قوية	* قدرات المتابعة الإحصائية
ضعيفة	متوسطة	✓قوية	* قدرات التحليل الإحصائي
			* القدرة على دمج نتائج التحليل في السياسات
ضعيفة	✓متوسطة	قوية	وتخطيط الموارد
ضعيفة	✓متوسطة	قوية	* آليات الرصد والتقييم

الهدف العام الثامن: تطوير شراكة عالمية للتنمية

مقدمة

تعد المملكة العربية السعودية دولة مانحة وشريكاً رئيساً في التنمية الدولية. وقد مثلت المساعدات والمعونات الخارجية جانباً أساسياً من سياسة المملكة الخارجية، حيث تعد واحدة من أكبر الدول المانحة في العالم. ويقدر إجمالي المساعدات التي قدمتها إلى الدول النامية خلال الفترة ١٣٩٣-١٤٢٨هـ (١٩٧٣-٢٠٠٧م) بأكثر من (٩٠) ألف مليون دولار أمريكي. وقد وصلت نسبة المساعدات الخارجية إلى (٦٪) من الناتج المحلي الإجمالي في بعض السنوات الماضية. وتمثل هذه المساعدات في المتوسط حوالي (٤٪) من إجمالي الناتج القومي السنوي للمملكة، علماً أن المساعدات التي تقدمها المملكة دعماً للتنمية في الدول النامية تتجاوز النسبة التي تقترحها الأمم المتحدة للدول المانحة والتي تقدر بـ (٠.٧٪) من الناتج القومي. وقد استفاد من مساعدات المملكة أكثر من (٨٧) دولة من الدول النامية في آسيا وإفريقيا ومناطق أخرى من العالم.

وتقدم المملكة مساعداتها عبر قنوات مختلفة أبرزها تلك المساعدات التي ينفذها ويشرف عليها الصندوق السعودي للتنمية، وهو القناة الرئيسية للمساعدات الموجهة نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية. علاوة على إسهامات المملكة في مؤسسات وصناديق التنمية الإقليمية والدولية المتعددة الأطراف، مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والبنك الإسلامي للتنمية، والصندوق العربي للإعانة الاقتصادية والاجتماعية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، وغيرها.

وتتوزع مساعدات المملكة بأليات مختلفة، منها القروض الميسرة، والمنح، ومساعدات الإغاثة، بالإضافة إلى الإعفاءات من الديون المستحقة. فقد تنازلت المملكة عن ما يتجاوز (٦) بلايين دولار من ديونها المستحقة على الدول الفقيرة.

قنوات المساعدات الخارجية السعودية

تقدم المملكة العربية السعودية مساعداتها للدول النامية عبر قنوات متعددة تشمل:

■ **الصندوق السعودي للتنمية:** تم إنشاء الصندوق عام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م) وتتمثل أهدافه الرئيسية في المشاركة في تمويل مشروعات التنمية في الدول النامية من خلال تقديم القروض لهذه الدول، وتشجيع الصادرات الوطنية عن طريق تمويل تلك الصادرات وضمانها. ويعد الصندوق هيئة مستقلة تتمتع بوضع مالي مستقل. وقد بدأ الصندوق نشاطه برأسمال قدره (١٠) بلايين ريال سعودي، ما يعادل (٢.٧) بليون دولار أمريكي. وقد زيد رأسماله على ثلاث مراحل أوصله إلى مستواه الحالي البالغ (٣١) بليون ريال سعودي، ما يمثل نحو (٨.٣) بليون دولار أمريكي. ويقدم الصندوق مساهماته في شكل قروض ميسرة دون أي اعتبار للموقع الجغرافي، ويركز في عمليات تمويله على مشروعات التنمية ذات الأولوية، ويعطي أولوية خاصة للدول الفقيرة.

■ **مؤسسات التنمية الإقليمية والدولية:** تسهم المملكة العربية السعودية في العديد من مؤسسات التنمية العربية والإقليمية والدولية وكما مبين في الجدول (٨-١). فالمملكة، على سبيل المثال، عضو مؤسس لكل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، وتتمتع بصلاحيات تصويت فيهما، ويمثلها مدير تنفيذي في كل منهما. كما أنها عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وهي مؤسسة تابعة لمجموعة البنك الدولي. وتضطلع هذه الوكالة بمهمة توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الدول النامية من خلال توفير الضمان ضد المخاطر للمستثمرين والمقرضين، وتقديم المساعدة الفنية اللازمة لها لتمكينها من جذب الاستثمارات الأجنبية والمحافظة عليها.

وتعد المملكة أكبر مساهم في رأس مال البنك الإسلامي للتنمية (٢٤.٥٧٪)، وقد بلغ حجم عمليات التمويل المتراكمة الموافق عليها خلال الفترة ١٣٩٦-١٤٢٨هـ (١٩٧٦-٢٠٠٧م)، نحو (٤٥.٨٧) بليون دولار، منها ما يزيد عن (١٨.١) بليون دولار لتمويل مشروعات في عدد من الدول النامية. كما تُعد المملكة مساهم رئيس في صندوق الأوبك للتنمية

الدولية الذي تم إنشاؤه عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م) من قبل الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، كمؤسسة تعنى بتمويل التنمية.

ويعطي صندوق الأوبك للتنمية الدولية أولوية خاصة لمساعدة الدول الفقيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث قام منذ إنشائه وحتى نهاية عام ١٤٢٦/١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م) بتقديم (١١١٣) قرصاً قيمتها (٦٧٢٦.٧) مليون دولار لما مجموعه (١٠١) دولة، منها (٤٧) دولة في إفريقيا، و(٣٠) دولة في آسيا، و(٢٢) دولة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، ودولتين (٢) في أوروبا.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى مبادرة القطاع الأهلي في المملكة في تأسيس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية والذي يتولى تقديم المساعدات والدعم الفني للعديد من الدول النامية.

■ **الجهات الحكومية القطاعية:** تقدم المملكة أيضاً المساعدات عبر بعض الجهات الحكومية المتخصصة، مثل المساعدات الطبية المقدمة من وزارة الصحة، والمساعدات الغذائية المقدمة من وزارة الزراعة، والزمالات الجامعية المقدمة من وزارة التعليم العالي.

■ **جمعية الهلال الأحمر السعودي:** تسهم جمعية الهلال الأحمر السعودي مع الجهات الحكومية المختصة في إيصال مساعدات الطوارئ والمساعدات الإنسانية للدول التي تتعرض لكوارث وأزمات.

■ **الأنشطة الخيرية المنظمة:** وتشمل المساعدات التي يتم جمعها وتقديمها تحت إشراف الحكومة ومن خلال لجان يتم تشكيلها لأغراض محددة. ويأتي ذلك استجابة لظروف وأحداث محددة مثل الكوارث الطبيعية والأزمات الإنسانية الناتجة عن نزاعات مسلحة أو مجاعات. وتتميز هذه المساعدات بكونها مساعدات طارئة مرتبطة بالحدث.

الجدول (٨-١)
إسهامات المملكة العربية السعودية
في مؤسسات التنمية العربية والإقليمية والدولية
حتى ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م)

(مليون دولار)

مساهمة المملكة (نسبة من رأس المال) (%)	مساهمة المملكة	رأس المال	المؤسسات
١٤.٨٣	٤٢٤.٣	٢٨٦٢.٠	صندوق النقد العربي
٣.٢٢	١١١٠.٦.٩	٣٤٤٦٢٩.٠	صندوق النقد الدولي
١.١٣	٢٨١.٣	*--	صندوق التنمية الإفريقي *
١٠.٠٠	١٠٢٣.٣	٣٤٣٥.٠	صندوق الأوبك للتنمية الدولية
١٠.٧٥	٣٨٩.٨	٣٦٥٢.٠	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
٢٣.٩٩	٥٧٨.٩٨	٢٤١٣١.٠	الصندوق العربي للإيماء الاقتصادي والاجتماعي
٢٤.٤٦	٥٣٨.٢	٢٢٠٠.٠	المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا
٢٤.٥٧	٥٨٥٩.٤	٢٣٨٥٠.٠	البنك الإسلامي للتنمية
٢.٨٥	٥٤٠.٣.٨	١٨٩٨٠.١.٠	البنك الدولي للإيماء والتعمير
٠.١٩	٦١.٧	٣٢٧٨٠.٩	بنك التنمية الإفريقي
١.٣٤	٢٢٥٨.٢	١٦٨٤٣٨.٦	هيئة التنمية الدولية
٢٢.٤٦	٨١.٩	٣٦٤.٧	الهيئة العربية للاستثمار والإيماء الزراعي
١.٢٧	٣٠.١	٢٣٦٥.١	مؤسسة التمويل الدولية
١٤.٣٧	١٣.٦	٢٠٢.٤	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
٢٨.٧٢	٢١.٥	١٥٤.٢	المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمارات وائتمان الصادرات
٢٥.٤٠	٣٨.١	٥٠٠.٠	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
١٦.٠٠٠	١٢٠.٠	٠.٧٥٠	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
٣.١٧	٥٩.٨	١٨٨٥.٦	الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

(*) صندوق التنمية الإفريقي ليس له رأس مال وإنما يعتمد على الهبات المدفوعة من الدول المانحة.

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية، التقرير السنوي لعام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧م).

نماذج المساعدات الخارجية السعودية

تقدم المساعدات الخارجية السعودية وفق النماذج التالية:

- **قروض ميسرة:** تقدم المملكة القروض الميسرة للدول النامية لفترات تصل إلى (٢٠) سنة، مع فترة إعفاء تصل إلى خمس سنوات. ويمكن أن تأتي هذه القروض في إطار اتفاقيات ثنائية بين المملكة والدول المقترضة. أو في إطار اتفاقيات متعددة الأطراف، حيث تشارك المملكة دولاً مانحة أخرى في تقديم المساعدات.
- **منح:** وقد تكون منحاً نقدية أو عينية، ويتم تحديد معايير الاستحقاق حسب كل حالة.
- **إغاثة ومساعدات إنسانية:** ويتم تقديم هذا النوع من المساعدات استجابة لحالات الطوارئ الناجمة عن كوارث طبيعية ومجاعات أو نزاعات مسلحة.
- **زمالات تعليمية:** توفر المملكة في إطار برنامج الزمالات التعليمية منحاً دراسية لطلبة من الدول النامية للدراسة في الجامعات السعودية.

المساعدات الإنسانية

تأتي المملكة من بين أوائل الدول المانحة لمساعدات الإغاثة. ففي عام ١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م) قدمت إغاثة عاجلة للمتأثرين من الحروب والزلازل والجفاف في كل من لبنان وإيران وإندونيسيا وبنجلاديش والفلبين وسريلانكا وجيبوتي وجزر القمر وكينيا، كما قدمت مساعدات لليمن لدعم جهودها في إزالة الألغام الأرضية من محافظة عدن.

وتشارك المملكة في رئاسة اللجنة المشرفة على إعادة إعمار أفغانستان بجانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان.

وفي عام ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م) أعلنت المملكة استعدادها لتقديم بليون دولار لإعادة إعمار العراق، هذا بالإضافة إلى المساعدات الإنسانية التي قدمتها في شكل مواد غذائية وإمدادات طبية فضلاً عن المستشفى الميداني الذي أنشأته في بغداد. علاوة على ذلك، قامت المملكة بإنشاء (١٠) محطات لتنقية المياه، ونقل مرضى عراقيين جواً لتلقي العلاج المتخصص في المملكة.

مساعداة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يستعرض هذا البند مساعداة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الثانية ومتعددة الأطراف، التي قدمتها المملكة خلال عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م). كما يستعرض الحجم التراكمي لهذه المساعداة خلال المدة ١٣٩٥-١٤٢٨هـ (١٩٧٥-٢٠٠٧م) وتوزيعها القطاعي.

■ **المساعداة الثانية لعام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م):** وقّع الصندوق السعودي للتنمية خلال العام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧م) على (١٧) اتفاقية قروض ثانية مع (١٢) دولة نامية (٧ في إفريقيا و٥ في آسيا) بلغت قيمتها الإجمالية (١١٠٨.٢٥) مليون ريال سعودي، شملت المساهمة في تمويل (١٧) مشروعاً إنمائياً. وقد حظي قطاع البنية الاجتماعية بالنصيب الأكبر من حيث المبلغ الإجمالي وعدد المشاريع، إذ مَوَّل الصندوق (٦) مشاريع، منها (٤) مشاريع في قطاع الصحة، ومشروعين في قطاع التعليم بمبلغ إجمالي قدره (٤٧٣.٢٥) مليون ريال، أي ما نسبته (٤٢.٧١%) من إجمالي تمويل الصندوق لهذا العام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧م).

وقد استمر الصندوق في اهتمامه بقطاع النقل والاتصالات، بتمويله لعدد (٦) مشروعات، وتحديدًا في قطاع الطرق، بمبلغ إجمالي قدره (٢٩٦.٢٥) مليون ريال سعودي، أي بنسبة (٢٦.٧٣%) من إجمالي التمويل للعام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧م). كما قام الصندوق بتمويل (٤) مشروعات في قطاع الزراعة بمبلغ قدره (٢٣٨.٧٥) مليون ريال سعودي، أي بنسبة (٢١.٥٤%) من إجمالي التمويل للعام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧م). أما القطاعات الأخرى فقد كان نصيبها من إجمالي تمويل الصندوق لهذا العام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧م) نحو (١٠٠) مليون ريال أي ما نسبته (٩.٠٢%)، الجدول (٨-٢).

■ **المساعداة المتعددة الأطراف:** أسهمت المملكة في تمويل (١٦) مشروعاً إنمائياً في دول متفرقة، تفصيلها في الجدول (٨-٣).

الجدول (٢-٨)
التوزيع القطاعي لقروض الصندوق
عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ - (٢٠٠٧م)

القطاع	عدد المشاريع	المبلغ (مليون ريال)	(%) من إجمالي قيمة القروض
أ. النقل والاتصالات - الطرق	٦	٢٩٦.٢٥	٢٦.٧٣
ب. الزراعة	٤	٢٣٨.٧٥	٢١.٥٤
ج. البنية الاجتماعية: - التعليم - الصحة	٢ ٤	١٣٨.٧٥ ٣٣٤.٥٠	١٢.٥٣ ٣٠.١٨
د. قطاعات أخرى	١	١٠٠.٠٠	٩.٠٢
الإجمالي	١٧	١١٠٨.٢٥	١٠٠.٠٠

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية، التقرير السنوي لعام ١٤٢٨/٢٧هـ - (٢٠٠٧م).

الجدول (٣-٨)
المساعدات المتعددة الأطراف عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ - (٢٠٠٧م)

(بملايين الريالات)

الدولة	اسم المشروع	التكلفة الإجمالية	مساهمة الصندوق	الممولون الآخرون ومبلغ التمويل
اليمن	مستشفى الحديدة المركزي	٢٢٥.٠٠	١١٣.٥٠	- البنك الإسلامي للتنمية ١٢ مليون دينار إسلامي.
أذربيجان	طريق يفلخ - قاتجا	١١٧.٩٧	٤٨.٧٥	- البنك الإسلامي للتنمية ٧ ملايين دينار إسلامي.
السنغال	مستشفى دلال جم	٢٢٢.٤٠	٥٤.٥٠	- البنك الإسلامي للتنمية ١٠.٢١ ملايين دولار أمريكي. - المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا ٧ ملايين دولار أمريكي. - صندوق الأوبك للتنمية الدولية ١٠.٤ ملايين دولار أمريكي.
كينيا	طريق مدينا جونا - حدود غينيا	٨٥.٥٠	٣٧.٥٠	- الصندوق الكويتي للتنمية الدولية ٣ ملايين دولار أمريكي. - المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا العربي ١٠ ملايين دولار أمريكي. - صندوق الأوبك للتنمية الدولية ١٠ ملايين دولار أمريكي.
كينيا	طريق دندوري - نجابيني	١٤٢.٠٠	٣٧.٥٠	- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا العربي ١٠ ملايين دولار أمريكي. - صندوق الأوبك للتنمية الدولية ١٠ ملايين دولار أمريكي.

الدولة	اسم المشروع	التكلفة الإجمالية	مساهمة الصندوق	الممولون الآخرون ومبلغ التمويل
تنزانيا	إنشاء وتأهيل الطرق الريفية في زنجبار	٥٧.٠٠	٢١.٠٠	- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا ٨.١ ملايين دولار أمريكي.
ليسوتو	سد ميتا لونغ	٥١٢.٥٠	٣٧.٥٠	- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ٤ ملايين دينار كويتي. - المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا ١٠ ملايين دولار أمريكي. - صندوق الأوبك للتنمية الدولية ٦ ملايين دولار أمريكي. - المؤسسة الأمريكية لتحديات الألفية ٨٦.٨٠ مليون دولار أمريكي
بوركينافاسو	طريق يجيريسو - ديبوجو	٢٢٥.٠٠	٣٧.٥٠	- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا ١٢ مليون دولار أمريكي. - الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ١٢ ملايين دينار كويتي. - البنك الإسلامي للتنمية ١٠ ملايين دولار أمريكي. - بنك غرب إفريقيا للتنمية ٨ ملايين دولار أمريكي. - الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ١٢ ملايين دينار كويتي. - البنك الإسلامي للتنمية ١٣.٧٦ ملايين دولار أمريكي.
	سد سامنديني	٤٨٧.٥٠	٤٥.٠٠	- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا ١٢ مليون دولار أمريكي. - بنك غرب إفريقيا للتنمية ٨ ملايين دولار أمريكي. - صندوق أبو ظبي للتنمية الاقتصادية ١٠ ملايين دولار أمريكي. - صندوق الأوبك للتنمية الدولية ٧ ملايين دولار أمريكي. - الصندوق الجهوي لتنمية الاتحاد الاقتصادي لدول غرب إفريقيا ٨.١٣ مليون دولار أمريكي.
	الإجمالي	٣٠٧٤.٨٧	٤٣١.٧٥	

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية، التقرير السنوي لعام ٢٧/٢٨هـ - (٢٠٠٧م).

■ **الحجم التراكمي للمساعدات للفترة ١٣٩٤/١٣٩٥-١٤٢٧/١٤٢٨هـ**
(١٩٧٥-٢٠٠٧): تُعد المملكة العربية السعودية من أكبر الدول التي تقدم مساعدات تنموية للدول النامية من حيث نسبة ما تقدمه من عون إنمائي إلى إجمالي ناتجها القومي.

لقد بلغ عدد اتفاقيات القروض الميسرة منذ بداية نشاط الصندوق السعودي للتنمية في عام ١٣٩٤/١٣٩٥هـ (١٩٧٥م) وحتى نهاية عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م)، (٤٢٨) اتفاقية خصصت لتمويل (٤١٧) مشروعاً وبرنامجاً إنمائياً بلغ حجم تمويلها (٢٧.٧٣) بليون ريال سعودي. وقد استفادت من ذلك (٧١) دولة نامية في مناطق مختلفة من العالم، منها (٤١) دولة في إفريقيا، و(٢٥) دولة في آسيا، و(٥) دول في مناطق أخرى من العالم.

■ **التوزيع القطاعي للمساعدات:** توجهت المساعدات الخارجية السعودية إلى المشاريع ذات الاستثمارات الكبيرة والتي تحتاج إلى سنوات عديدة لاستعادة تكاليفها مما يقلل من إقبال المستثمرين عليها. وقد نال أعلى حصة من تلك المساعدات قطاع النقل والاتصالات (٣٢.٩٧٪)، وقطاع البنية الاجتماعية (٢٢.٣٧٪) وقطاع الطاقة (١٨.٠٢٪)، وقطاع الزراعة (١٧.٨٩٪)، والصناعة والتعدين (٦.٢٦٪)، والقطاعات الأخرى (٢.٤٩٪).

ويوضح الجدول رقم (٨-٤) التوزيع القطاعي للمساعدات الخارجية السعودية (في شكل قروض ميسرة للصندوق السعودي للتنمية)، وكذلك التوزيع الجغرافي العام.

الجدول (٨-٤)
التوزيع القطاعي للقروض التراكمية للصندوق السعودي للتنمية

(بملايين الريالات) *

القطاع	إفريقيا		آسيا		مناطق أخرى		الإجمالي		القطاع (%) الإجمالي
	عدد المشروعات والبرامج	المبلغ	عدد المشروعات والبرامج	المبلغ	عدد المشروعات والبرامج	المبلغ	عدد المشروعات والبرامج	المبلغ	
١. النقل والاتصالات:									
(أ) النقل									
- الطرق	٥٤	٢٥٣٩.٢١	٣٦	٢٧٩٩.٨٦	١	١٧.٤٠	٩١	٥٣٥٦.٤٧	٣٤.٩٨
- السكك الحديدية	٦	٥٤١.١٢	٨	١.٠٩٤.٦٨	-	-	١٤	١٦٣٥.٨	١٠.٦٨
- الموانئ البحرية	١٠	٧٤٢.٥٦	٨	٦٨٩.٠٧	١	١١٢.٦٠	١٩	١٥٤٤.٢٣	١٠.٠٨
- المطارات	٩	٢١٢.٦٠	٥	١٤١.٥١	-	-	١٤	٣٥٤.١١	٢.٣١
(ب) الاتصالات	٣	١١٨.٧١	٢	١٣٤.٠٠	-	-	٥	٢٥٢.٧١	١.٦٥
٢. الزراعة	٥٦	٣٣٣٧.٨٦	٢٢	١٦١٨.٦٦	-	٣.٧٥	٧٨	٤٩٦٠.٢٧	٣٢.٣٩
٣. الطاقة	١٤	١٤٠٣.٧٨	٢٨	٣٤٨٢.٠٠	١	١١١.٠٦	٤٣	٤٩٩٦.٨٤	٣٢.٦٣
٤. البنية الاجتماعية:									
(أ) المياه والصرف الصحي	١٥	٩٢٤.٥٠	١٤	٧٩٠.٠٧	٢	٧٩.٥٠	٣١	١٧٩٤.٠٧	١١.٧٢
(ب) التعليم	٢٢	١.٠٧٤.١٠	١٩	١.٠٢٩.٢٧	-	٢٠.٠٠	٤١	٢١٢٣.٣٧	١٣.٨٧
(ج) الصحة	١١	٤٦٩	١٢	٨٢٣.٩٥	-	١٧.٥٠	٢٣	١٣١٠.٤٥	٨.٥٦
(د) الإسكان والتنمية الحضرية	١٦	٧٦٤.٣١	٣	٩٨.٣١	-	-	١٩	٨٦٢.٦٢	٥.٦٣
٥. الصناعة والتعدين	١٣	١.٠٩٨.٣٨	٥	٦٣٨.٠٧	-	-	١٨	١٧٣٦.٤٥	١١.٣٤
٦. القطاعات الأخرى	١٥	٣٢٣.١٠	٣	٣١٧.١٠	١	٤٨.٧٥	١٩	٦٨٨.٩٥	٤.٥٠
الإجمالي	٢٤٤	١٣٥٢٢.٥٠	١٦٧	١٣٧٩.٣٠	٦	٤١٠.٥٦	٤١٧	١٥٣١٢.٣٦	١٠٠

(* دولار أمريكي = (٣.٧٥) ريال سعودي.

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية - تقرير عام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م).

الإطار (٨-١): أهداف خطة التنمية الثامنة في مجالات التعاون الدولي والتنمية

- المساهمة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتطور الحضاري العالمي.
- دعم التعاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويحفظ الأمن والسلم العالميين.
- تقديم العون والمساعدة لكل من يحتاجها حول العالم ضمن الإمكانيات المتاحة وفي إطار القيم والتراث الإنساني للمملكة.

المراجع

- خطة التنمية الثامنة ١٤٢٥-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩م) وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية.
- منجزات خطط التنمية ١٣٩٠-١٤٢٨هـ (١٩٧٠-٢٠٠٧م)، الإصدار الحادي والعشرون، وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية.
- النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)، مصلحة الإحصاءات العامة، وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية.
- تقرير التنمية البشرية للمملكة العربية السعودية ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م) وزارة الاقتصاد والتخطيط وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- التقرير السنوي للصندوق السعودي للتنمية، ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م).
- قاعدة بيانات التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- مؤشرات التنمية الدولية، قاعدة بيانات البنك الدولي.
- قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية.
- قاعدة بيانات وزارة الاقتصاد والتخطيط.